

تدقيق المصارف التجارية العالمية

THE AUDIT OF INTERNATIONAL
COMMERCIAL BANKS

المحتويات	الفقرات
مقدمة	7/1-1/1
أهداف التدقيق وعملية التدقيق	
الأهداف	3/2-1/2
العملية	5/2-4/2
تحديد شروط التكاليف	3/3-1/3
تخطيط التدقيق	
مقدمة	2/4-1/4
الحصول على معرفة العميل	12/4-3/4
تطوير خطة التدقيق العامة	26/4-13/4
تنسيق العمل الذي سيتم إنجازه	28/4-27/4
وضع درجة الاعتماد على الضبط الداخلي .	
مقدمة	1/5
تحديد وتوثيق اختبار إجراءات الرقابة	12/5-2/5
أمثلة حول الضوابط	13/5
المحددات الملزمة للضبط الداخلي	14/5
مراعاة تأثير العوامل البيئية	15/5
تحديد طبيعة وتوقيت ومدى الاختبارات الجوهرية	19/5-16/5
إنجاز الإجراءات الجوهرية	
مقدمة	2/6-1/6
طرق التدقيق	10/6-3/6
اعتبارات لإجراءات جوهرية محددة	29/6-11/6
تقديم التقرير حول البيانات المالية	7/1-7/3
ملاحق	
أمثلة لقائمة تفقدية للضبط الداخلي تساعد على تقييم المناطق النموذجية الثلاثة لعمليات المصرف	1
أمثلة حول النسب المالية الشائع استعمالها في تحليل الوضع والأداء المالي للمصرف	2
أمثلة حول إجراءات التدقيق الجوهرية لتقييم مخصصات خسائر القروض	3

إن هذا البيان قد تم إعداده من قبل اللجنة الدولية لمهنة التدقيق التابعة للاتحاد الدولي للمحاسبين بعد إجراء الاستشارات مع لجنة بازل للإشراف المصرفي* (المعروفة سابقا باسم لجنة التعليمات وممارسة الإشراف المصرفي) . وقد تمت المصادقة على نشره من قبل اللجنة الدولية لمهنة التدقيق في اجتماعها المنعقد في شهر نوفمبر (تشرين الثاني) 1989 . وحدد له تاريخ نشر مشترك في شهر فبراير (شباط) 1990 .

إن الغرض من هذا البيان هو توفير مساعدة عملية للمدققين عند تدقيق المصارف التجارية العالمية . ولا يقصد من هذا البيان أن تكون له صلاحية المعيار الدولي للتدقيق .

* تتألف لجنة بازل للإشراف المصرفي من ممثلين عن المصارف المركزية والسلطات المشرفة لمجموعة الدولي العشرة (بلجيكا - كندا - فرنسا - ألمانيا-إيطاليا- اليابان - هولندا - السويد - سويسرا - المملكة المتحدة - الولايات المتحدة - ولكسمبرج) . إن للسلطات المشرفة الممثلة في لجنة بازل تعلق أهمية كبيرة على معايير شاملة وموثوقة للتدقيق الخارجي ومع ذلك فإن هناك اختلافات عديدة بين السلطات الفردية المشرفة حول كيفية الاستفادة من عمل المدققين في ترتيباتهم الإشرافية . أو بعض السلطات لديها تعليمات محددة تتعلق بنطاق التدقيق ، وإن المقترحات الواردة في هذا البيان لا يقصد منها تقييد أو تعديل هذه الترتيبات ولكن المرجو منها أن تكون إرشادات مساعدة للمدققين والمشرفين عند اشتراكهم سوية في عملية إشرافية .

1. مقدمة

1/1. أصدرت اللجنة الدولية لمهنة التدقيق التابعة للاتحاد الدولي للمحاسبين معايير حول الممارسات التدقيقية المقبولة عموماً، والخدمات ذات العلاقة، وشكل ومضمون تقارير المدقق. إن القصد من هذه المعايير هو تحسين درجة تماثل الممارسات التدقيقية والخدمات ذات العلاقة في كافة أرجاء المعمورة.

كما إن الغرض من هذا البيان هو توفير إرشادات إضافية للمدققين من خلال الشرح والتفسير المطول لهذه المعايير في مجال المصارف التجارية العالمية. علماً بأنه ليس المقصود منها أن تكون كشفاً كاملاً للإجراءات والممارسات التي يتم استعمالها في مثل هذا التدقيق .

2/1. لأغراض هذا البيان :

المصرف :

هو نوع من المؤسسات المالية المعترف به كمصرف من قبل السلطات الرسمية في البلدان التي يعمل فيها، ويمتلك حقاً حصرياً باستعمال المصطلح « مصرف » كجزء من اسمه.

المصرف التجاري :

هو مصرف وظيفته الرئيسية قبول الودائع وإعطاء القروض. وغالباً ما يعرض المصرف التجاري أيضاً خدمات مالية أخرى، مثل شراء وبيع المعادن الثمينة، والعملات الأجنبية وتشكيلة واسعة من السندات المالية وإصدار وقبول الكمبيالات، وإصدار الكفالات .

المصرف التجاري العالمي :

هو مصرف تجاري له فروع تشغيلية في بلدان أخرى غير البلد الذي تأسس فيه، أو الذي تتجاوز نشاطاته الحدود الدولية.

1/3. بالرغم من أن هذا البيان موجه بشكل أساسي لتدقيق المصارف التجارية العالمية، فإنه ملائم أيضاً لتدقيق المصارف التجارية العاملة فقط في بلد واحد. وإن مصطلح « مصرف » سيستعمل من الآن فصاعداً في هذا البيان ليعني المصرف التجاري العالمي.

1/4. تمتلك المصارف الخواص التالية، والتي تميزها عادة عن معظم المؤسسات التجارية الأخرى:

تقوم بالاحتفاظ بحجم كبير من المبالغ، من ضمنها النقود والأوراق القابلة للتظهير، والتي يجب أن يتم التأكد من سلامتها الحقيقية. وهذا ينطبق على خزن ونقل النقود، مما يجعل المصارف عرضة للاختلاس والاحتيال. لذا فإنها تحتاج إلى وضع إجراءات تشغيل رسمية، وحدود للاجتهادات الشخصية معرفة بشكل واضح، وأنظمة صارمة للضبط الداخلي.

- تتعاطى بمعاملات ذات حجم وتنوع كبيرين من حيث العدد والقيمة. وهذا بالضرورة يتطلب أنظمة معقدة للحسابات وللضبط الداخلي، واستعمال واسع لمعالجة البيانات إلكترونياً .
- تعمل عادة من خلال شبكة واسعة من الفروع والأقسام الموزعة جغرافياً . وهذا بالضرورة يستتبع

سلطات لامركزية أكبر، وتوزيعاً لوظائف المحاسبة والضبط، مع ما ينتج عن ذلك من صعوبات في الاحتفاظ بممارسات تشغيلية وأنظمة محاسبية موحدة، وخاصة عندما يتجاوز موقع الفروع الحدود الدولية.

- تأخذ، غالباً، على عاتقها التزامات مهمة بدون أي تحويل للأموال. هذه البنود، والتي تسمى اعتيادياً ببنود «خارج الميزانية العمومية»، قد لا تنعكس في قيود محاسبية، وبالتالي فإن عدم تسجيل هذه البنود قد يكون صعب الاكتشاف.
- تنظم من قبل السلطات الحكومية، وإن المتطلبات النظامية الناجمة عن ذلك غالباً ما تؤثر على المبادئ المحاسبية والممارسات التدقيقية المقبولة عموماً ضمن القطاع المصرفي.

5/1. تنشأ اعتبارات تدقيقية خاصة عند تدقيق المصارف وذلك بسبب:

- الطبيعة الخاصة للمخاطر الملازمة للمعاملات التي تقوم بها المصارف.
- مقاييس العمليات المصرفية وأخطار التعرض المهمة الناتجة عن ذلك، والتي يمكن أن تنشأ خلال فترة زمنية قصيرة.
- الاعتماد الكبير على أنظمة الحاسوب لمعالجة المعاملات.
- تأثير التعليمات في مختلف التشريعات التي تعمل ضمنها.
- التطور المستمر للمنتجات الجديدة والممارسات المصرفية، والتي قد لا تجاريها تطورات متزامنة في المبادئ المحاسبية والممارسات التدقيقية.

6/1. تتولى المصارف، في عدة دول، نشاطات لا تعتبر بالضبط نشاطات مصرفية، والتي قد لا تحصر بالمصارف هذه النشاطات تتضمن التأمين وعمولة السمسرة في أوراق مالية وخدمات الإيجار التمويلي علماً بأنه ليس المقصود من هذا البيان توفير إرشادات لتدقيق مثل هذه النشاطات.

7/1. تم تنظيم هذا البيان على شكل مناقشة لمختلف مراحل عملية تدقيق المصرف، مع تأكيد أكثر لأمر إما ذات خصوصية أو أهمية كبيرة لمثل هذا النوع في التدقيق. كذلك تضمن البيان ملاحق لأغراض توضيحية، والتي تحتوي على أمثلة لـ:

إجراءات الضبط الداخلي نموذجي، من المرجح وجودها في ثلاث من مناطق العمليات الرئيسية للمصرف وهي: الإقراض، وتجارة العملات الأجنبية، ونشاطات الائتمان.

النسب المالية الشائع استعمالها في تحليل وضع وأداء المصرف المالي.

إجراءات التدقيق الجوهرية لتقييم مخصصات خسائر القروض.

2- أهداف التدقيق وعملية التدقيق

الأهداف:

1/2. نص المعيار الدولي للتدقيق (200) المعنون «الهدف والمبادئ العامة التي تحكم تدقيق البيانات المالية» على:

إن الهدف من تدقيق البيانات المالية هو تمكين المدقق من إبداء رأيه فيما إذا كانت البيانات المالية قد أعدت، من كافة النواحي الجوهرية، وفقاً لإطار تقارير مالية محددة.

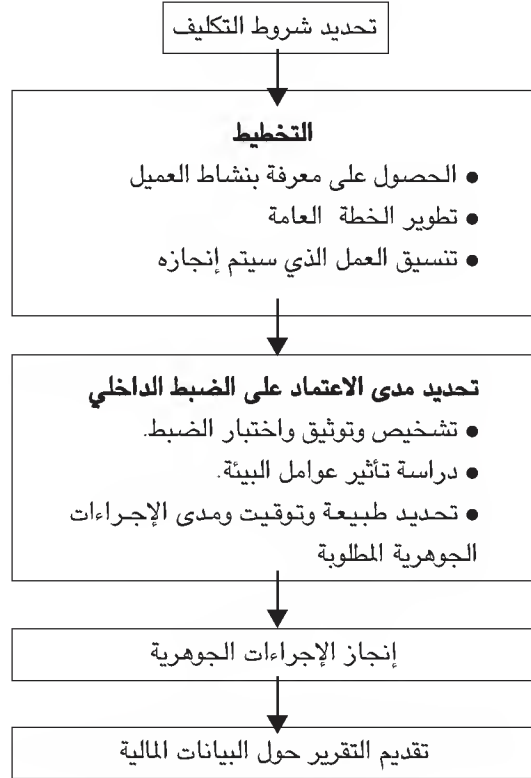
2/2. وعليه فإن الهدف الرئيسي من تدقيق المصرف هو لتقديم رأي، مستند إلى المعايير الدولية للتدقيق أو الممارسات الوطنية المناسبة التي تم وضعها ضمن البلد («معايير التدقيق المناسبة») حول البيانات المالية السنوية للمصرف، والتي تم إعدادها وفقاً للمعايير الدولية للمحاسبة أو المعايير الوطنية المناسبة («المبادئ المحاسبية المناسبة») للمدى الممكن تطبيقه على المصارف.

3/2. غالباً ما يتطلب من مدقق المصرف أن يقدم أيضاً تقاريراً لأغراض خاصة إلى المشرفين على المصرف وإلى السلطات النظامية الأخرى. إن متطلبات هذه التقارير تختلف بشكل كبير بين البلدان، وإن هذا البيان ليس المقصود منه أن يوفر إرشادات لأداء المدقق لواجباته المتعلقة بهذه التقارير.

العملية

4/2. لتنفيذ العمل المطلوب لتكوين رأي حول البيانات المالية للمصرف ، فإن عمل المدقق يقسم إلى عدة أطوار كما تم ذكره في المعايير الدولية للتدقيق .

5/2. وأدناه عرض تخطيطي لهذه الأطوار :



3- تحديد شروط التكلفة

1/3. كما نص المعيار الدولي للتدقيق (210) المعنون «شروط التكلفة بالتدقيق» على:

إن كتاب الموافقة على التكلفة يوثق ويؤكد موافقة المدقق على تعيينه، وعلى هدف ونطاق التدقيق، ومدى مسؤوليات المدقق تجاه العميل، وعلى شكل أية تقارير.

2/3. عند دراسة هدف ونطاق عملية التدقيق ومدى مسؤولياته، يحتاج المدقق إلى تقييم مهاراته ومقدرته ومهارات ومقدرة موظفيه، لتنفيذ المهمة. ولا جراء هذا التقييم، على المدقق الأخذ بعين الاعتبار العوامل التالية:

- توفر خبرة كافية في أوجه العمل المصرفي كافية لتدقيق نشاطات أعمال المصرف.
- كفاية الخبرات في مجال أنظمة المعلومات المحوسبة، وأنظمة تحويل الأموال إلكترونياً المستعملة من قبل المصرف.
- كفاية المصادر أو الترتيبات داخل المكتب لإنجاز العمل الضروري في عدد من المواقع المحلية والعالمية للمصرف والتي من المحتمل أن تتطلب إجراءات التدقيق.

3/3. عند إرسال كتاب الموافقة على التعيين، يجب على المدقق، إضافة إلى عوامل عامة أدرجت في المعيار الدولي للتدقيق (210) المعنون «شروط التكلفة بالتدقيق»، مراعاة إدراج تعليقات حول الأمور التالية:

- استعمال المبادئ المحاسبية المتخصصة ومصادرها، مع إشارة خاصة إلى:
 - أية متطلبات تتضمنها القوانين أو الأنظمة ذات العلاقة بالمصارف.
 - أية بيانات صادرة عن الإشراف المصرفي والسلطات النظامية الأخرى، والهيئات المحاسبية المهنية المناسبة.
 - ممارسات القطاع المصرفي.

- مضامين وشكل أية تقارير لأغراض خاصة مطلوبة إضافة إلى البيانات المالية السنوية، وبضمنها تطبيق المبادئ المحاسبية لأغراض خاصة، و/أو أية إجراءات تدقيقية لأغراض خاصة.
- طبيعة أية علاقة قد توجد بين المدقق والمشرفين على المصرف والسلطات النظامية الأخرى لتقديم تقارير خاصة .

4- تخطيط التدقيق

مقدمة

1/4. نص المعيار الدولي للتدقيق (300) المعنون « التخطيط » على :

على المدقق تخطيط عمل التدقيق لكي تتم إجراء التدقيق بطريقة فعالة.

ويجب أن يخطط لتغطية، ما بين أمور أخرى، ما يلي :

- الحصول على معرفة كافية بطبيعة عمل العميل، وفهم كامل للنظام المحاسبي ولنظام الضبط الداخلي .
- تقييم مستوى مخاطر التدقيق والتي تتضمن مخاطر ظهور الأخطاء الجوهرية (المخاطر الملازمة)، ومخاطر كون نظام الضبط الداخلي للعميل لا يمنع أو يكتشف مثل هذه المعلومات الخاطئة (مخاطر الرقابة)، والمخاطر بأن أية أخطاء جوهرية باقية سوف لا تكتشف من قبل المدقق (مخاطر الاكتشاف) .
- تحديد وبرمجة طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق التي سيتم إنجازها .
- مراعاة فرض الاستمرارية المتعلق بقدرة المنشأة على أن تستمر بنشاطها في المستقبل المنظور، عادة لفترة لا تزيد عن سنة واحدة بعد تاريخ الميزانية العمومية.
- ويجب تطوير وتنقيح الخطط، حسب الضرورة، خلال إجراء عملية التدقيق .

2/4. أسهب المعيار الدولي للتدقيق (300) المعنون « التخطيط » ، والمعيار الدولي للتدقيق (310) المعنون «معرفة طبيعة عمل المنشأة» في هذا المبدأ، وبشكل أساسي في أجواء التدقيق المتكرر.

الحصول على معرفة العميل

3/4. يتطلب الحصول على معرفة طبيعة عمل المصرف، أن يفهم المدقق :

- البيئة الاقتصادية والتشريعية السائدة في كل بلد من البلدان التي يعمل فيها المصرف.
- حالة السوق الموجودة كل القطاعات التي يعمل فيها المصرف .

4/4. كذلك، يحتاج المدقق أن يحصل ويحتفظ بمعرفة جيدة لمنتجات وخدمات المصرف. حيث يحتاج المدقق لغرض حصوله واحتفاظه بهذه المعرفة، أن يكون مدركا للتغيرات العديدة لقواعد الإيداع والقرض والخدمات المالية المقدمة، والمستمر تطويرها من قبل المصرف استجابة لظروف السوق.

ولعمل ذلك يحتاج المدقق لفهم طبيعة الخدمات المقدمة خلال وسائل منها الاعتمادات المستندية، والقبول، وسعر الفائدة المستقبلي والآجل، وعقود المقايضة، والوسائل المشابهة الأخرى لغرض فهم المخاطر الملازمة والحسابات التي تتضمنها.

5/4. غالبا ما يكون في مجال محفظة القروض بالمصرف، تركيزا للدائنين في قطاعات ذات تخصصات عالية مثل العقارات، والسفن، والمصادر الطبيعية ولتقييم طبيعتها فإن الأمر قد يتطلب معرفة بطبيعة أعمالها والخبرة الموصوفة لهذه القطاعات.

6/4. هناك عدد من المخاطر مرتبطة بالنشاطات المصرفية، وبالرغم من أن هذه النشاطات ليست منفردة بالقطاع المصرفي، إلا أنها مهمة بالشكل الذي يجعلها تؤدي إلى تحديد لشكل العمليات المصرفية.

إن فهم طبيعة هذه المخاطر جوهرية لعملية التخطيط التي يقوم بها المدقق، حيث إنها تمكنه من تقييم المخاطر الملازمة، والتي تترافق مع مختلف أوجه فعاليات المصرف، كما تساعد في تحديد درجة الاعتماد على الضبط الداخلي، وتحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات تدقيقه .

7/4. يمكن حصر المخاطر المرافقة للنشاطات المصرفية، بشكل عام، بالمجموعتين التاليتين :

- مخاطر المنتج والخدمة.
- مخاطر التشغيل.
- إن بعض المخاطر المهمة في كلا المجموعتين سيتم بحثها في الفقرات التالية .

مخاطر المنتج والخدمة

8/4. إن من أهم مخاطر المنتج والخدمة في المصرف هي، عادة ، مخاطر الائتمان، أي مخاطر عدم قيام الزبون أو الطرف الآخر بتسوية الالتزام بكامل القيمة أما في تاريخ سداده أو في وقت آخر بعدئذ . كذلك تتضمن مخاطر الائتمان ما يلي :

- مخاطر البلد أو التحويل :
- مخاطر الزبائن والأطراف الآخرين الأجانب، الذين يفشلون في تسوية التزاماتهم لاسباب اقتصادية، ولعوامل سياسية واجتماعية في البلد الأجنبي، ولعوامل خارجة عن إرادة الزبون أو الطرف الآخر.
- مخاطر الإحلال :
- مخاطر فشل الزبون أو الطرف الآخر لتنفيذ شروط العقد . هذا الفشل يخلق الحاجة إلى إحلال المعاملة الفاشلة. بمعاملة أخرى بسعر السوق الحالي . وهذا قد يسبب خسارة المصرف تعادل الفرق بين سعر العقد وسعر السوق الحالي .
- مخاطر التسوية:
- هي مخاطر قيام جهة واحدة في المعاملة بالتسوية بدون قيمة مستلمة من الزبون أو الطرف الآخر. وتنتج عن هذا خسارة المصرف لكامل المبلغ الأساسي .
- ولجابهة مخاطر الائتمان ، فإن لدى المصرف أنظمة وإجراءات معقدة وشاملة مكرسة لمختلف أوجه وظيفة الائتمان ، ومن ضمنها تلك النشاطات الموجهة إلى :
- الإنشاء والدفع.
- المراقبة.
- التحصيل.
- إعادة النظر والتقييم الدوري.

9/4. يكرس جزء كبير من المجهود التدقيقي، نموذجيا ، لتقييم مخاطر الائتمان ، وفي هذا الصدد ، يحتاج المدقق إلى أن يدرك بأن مخاطر الائتمان موجودة أيضا في الموجودات الأخرى عدا القروض، كالاستثمارات ، وأرصدة المصارف الأخرى المدينة، وكذلك التزامات خارج الميزانية العمومية .

10/4. تتضمن مخاطر المنتج والخدمة الأخرى ما يلي :

- مخاطر سعر الفائدة :
- وهي مخاطر الخسارة الناجمة من حساسية الأرباح للتحركات المستقبلية لسعر الفائدة.
- وتتضمن عنصرين هما :
- أ - مخاطر الدخل ، وهي مخاطر الخسارة الناجمة عن عدم التزام التام بين حركات أسعار الاقتراض والإقراض .
- ب- مخاطر الاستثمار ، وهي مخاطر الخسارة الناجمة من تغيير قيمة الأوراق المالية ذات الدخل الثابت ، نتيجة تغيير أسعار الفائدة.
- مخاطر السيولة:
- وهي مخاطر الخسارة الناجمة من إمكانية عدم وجود أموال كافية لدى المصرف لجابهة التزاماته .
- مخاطر العملة:
- وهي مخاطر الخسارة الناجمة من تحركات أسعار التحويل المتعلقة بموجودات ومطلوبات وحقوق والتزامات العملات الأجنبية .

- مخاطر السوق:
 - وهي مخاطر الخسارة الناجمة عن التحركات في أسعار السوق الخاصة بالاستثمارات.
 - مخاطر الثقة:
 - وهي مخاطر الخسارة الناجمة من عوامل مثل الفشل في الاحتفاظ بخزائن أمينة، أو إهمال في إدارة الموجودات نيابة عن أطراف أخرى.
- 11/4. يزداد تعرض المصرف لمخاطر المنتج والخدمة المصرفية، كلما زاد تركيز المصرف على أي زبون واحد أو قطاع أو منطقة جغرافية أو بلد واحد.

مخاطر التشغيل

12/4. تنجم مخاطر التشغيل، أساساً، من الآتي :

- الحاجة إلى معالجة حجم كبير من المعاملات بدقة خلال إطار زمني قصير. وهذه الحاجة غالباً ما تواجه من خلال استعمال أنظمة معلومات محوسبة ذات سعة كبيرة، والتي تنتج عنها المخاطر التالية :
- الفشل في معالجة المعاملات الجاهزة خلال الإطار الزمني المطلوب، الذي سيؤدي إلى عدم إمكانية استلام أو تسديد دفعات لهذه المعاملات .
- أخطاء واسعة ناجمة عن انهيار الضبط الداخلي .
- خسارة للبيانات ناجمة عن فشل النظام.
- إفساد للبيانات ناجم عن تدخل غير مرخص في النظام .
- خطر التعرض لمخاطر السوق ناجم عن الافتقار إلى معلومات حديثة وموثقة .
- الحاجة إلى استعمال أنظمة تحويل الأموال إلكترونياً ، لتحويل ملكية حجم كبير من النقود، والتي ينتج عنها مخاطر التعرض إلى خسارة ناجمة عن توزيعات خاطئة بسبب الاحتيال أو الخطأ .
- إجراء التشغيل في عدد من المواقع، والتي ينتج عنها تشتت جغرافي في معالجة المعاملات والضوابط الداخلية. وكنتيجة لذلك :
- نشوء مخاطر عدم كفاية تجميع ومراقبة تعرض المصرف ، في كافة أرجاء العالم طبقاً لنشاط الزبون أو المنتج.
- انهيارات الرقابة قد تحدث وتبقى غير مكتشفة وغير مسجلة ، بسبب وجود انفصال حقيقي بين الإدارة وبين من يعالج المعاملات.
- هناك حاجة لرقابة وإدارة أخطار تعرض مهمة يمكن أن تنجم خلال الإطار الزمني القصير. حيث أن عملية إنجاز المعاملات قد تؤدي إلى تراكم مهم للمقبوضات والمدفوعات اليومية، والتي يجب إكمال معظمها في نفس اليوم. وهذا يعرف عادة بمخاطر الدفع خلال اليوم. إن طبيعة هذا التعرض للمخاطر ممكن أن ينجم عن معاملات مع زبائن أو أطراف ثالثة، ويمكن أن يتضمن مخاطر سعر الفائدة أو العملة أو السوق.
- إن التعامل يتم بأحجام كبيرة في بنود مالية، ومن ضمنها النقود والأوراق التجارية القابلة للتداول وأرصدة الزبائن القابلة للتحويل، والتي ينتج عنها مخاطر خسارة تنجم عن السرقة والاحتيال من قبل الموظفين أو أطراف أخرى .
- استعمال أموال منقولة عالية (أي نسبة ديون عالية إلى حقوق الملكية)، والتي ينتج عنها خطر التعرض إلى :
- مخاطر التآكل المادي مهم لمصادر رأس المال نتيجة خسارة نسبة ضئيلة نسبياً في قيمة الموجودات.
- مخاطر عدم إمكانية الحصول على أموال مطلوبة للحفاظ على التشغيل بكلفة معقولة ، وذلك نتيجة خسارة ثقة المودعين .
- التعقيد والتقلب الملازم للبيئة التي تعمل المصارف ضمنها، والتي نتج عنها مخاطر، لاستراتيجيات الإدارة غير الملائمة والمتعلقة بأمور مثل تطوير منتجات وخدمات جديدة.
- الحاجة إلى الالتزام بالقوانين والأنظمة . وإن فشل العمل بذلك يمكن أن ينتج عنه خطر التعرض إلى العقوبات بصورة غرامات أو قيود تشغيلية .

تطوير خطة / التدقيق العامة .

13/4. عند تطوير خطة عامة للتدقيق ، فإن المدقق يحتاج إلى إعطاء انتباه خاص إلى :-

- تقييم الأهمية النسبية .
- تقييم مخاطر التدقيق.
- الدرجة المتوقعة للاعتماد على الضبط الداخلي .
- مدى استخدام أنظمة المعلومات المحوسبة ، وأنظمة تحويل الأموال إلكترونياً ، من قبل المصرف .
- عمل التدقيق الداخلي.
- تعقيد المعاملات التي يتولاها المصرف، والتوثيق المتعلق بها .
- وجود أمور مهمة تهم التدقيق ليست ظاهرة بسهولة في البيانات المالية للمصرف .
- وجود معاملات لأطراف ذات علاقة .
- تدخل مدققين آخرين.
- إقرارات الإدارة.
- عمل المشرفين.
- هذه الأمور سيتم شرحها في الفقرات اللاحقة .

الأهمية النسبية

14/4. عند تقييم الأهمية النسبية ، يجب على المدقق أن يراعي، إضافة للاعتبارات الواردة في المعيار الدولي للتدقيق (320) المعنون « الأهمية النسبية في التدقيق »، الأمور التالية :

بسبب تكرار وتعددية الإحداثيات المالية، فقد يكون للأخطاء الصغيرة نسبياً تأثير مهم على بيان الأرباح وعلى رأس المال، بينما قد يكون لها تأثير غير مهم على الميزانية العمومية ذاتها.

بما أن الدخل الصافي للمصرف منخفض عندما يقارن بإجمالي الموجودات والمطلوبات وبالتزاماته خارج الميزانية العمومية، لذا فإن الأخطاء المتعلقة بالموجودات أو المطلوبات أو الالتزامات فقط، قد تكون أقل أهمية من تلك التي يمكن أن تتعلق أيضاً ببيان الأرباح .

غالباً ما تكون المصارف عرضة لمتطلبات نظامية ، كمتطلبات المحافظة على حد أدنى لرأس المال لذا يكون من الضروري وضع مستويات للأهمية النسبية والتي تحدد الأخطاء واختلافات التدقيق، والتي في حالة كونها غير صحيحة سوف ينتج عنها انتهاك لمثل هذه المتطلبات النظامية .

مخاطر التدقيق

15/4. إن المكونات الثلاثة لمخاطر التدقيق ، كما تم تعريفها في المعيار الدولي للتدقيق (400) المعنون تقدير المخاطر والضبط الداخلي ، والإسهاب في شرحها في المعيار الدولي للتدقيق (320) المعنون الأهمية النسبية في التدقيق هي : -

- المخاطر الملازمة (المخاطر بأن أخطاء جوهرية سوف تحدث) .
- مخاطر الرقابة (المخاطر بأن نظام الضبط الداخلي للمصرف سوف لا يمنع أو يصحح مثل هذه الأخطاء).
- مخاطر الاكتشاف (المخاطر بأن أية أخطاء جوهرية باقية سوف لا تكتشف من قبل المدقق) .
- إن المخاطر المرافقة للنشاطات المصرفية، كما تم بحثه في الفقرات (7/4) إلى (12/4) ، تشير إلى أن المخاطر الملازمة في معظم الحالات سوف تكون عالية إلى حد ما، لذا يكون من الضروري التأكد من خلال نظام ملائم للضبط الداخلي، بأن مخاطر الرقابة هي بمستوى منخفض .
- إن المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة تتواجد بشكل مستقل عن تدقيق المعلومات المالية، ولا يمكن للمدقق أن يسيطر عليها . ومع ذلك، فإنه يستطيع تقييم هذه الأخطار وتصميم إجراءاته الجوهرية لكي يقدم مستوى مقبولا لمخاطر الاكتشاف .

مدى أنظمة المعلومات المحوسبة ، وأنظمة تحويل الأموال إلكترونياً

16/4. إن الحجم الكبير للمعاملات والفترة القصيرة المحددة نموذجياً والتي يجب أن تتم المعالجة خلالها نتج عنها الاستخدام الواسع من قبل معظم المصارف لأنظمة المعلومات المحوسبة ولأنظمة تحويل الأموال إلكترونياً.

إن الخواص والاهتمامات الرقابية الناجمة عن استخدام أنظمة المعلومات المحوسبة من قبل المصرف هي مشابهة لتلك الناشئة عن استعمال هذه الأنظمة من قبل المؤسسات الأخرى. ومع ذلك فإن الأمور التي لها أهمية خاصة لدى مدقق المصرف تتضمن :

- استخدام أنظمة المعلومات المحوسبة في احتساب وتسجيل كافة فوائد دخل الفائدة ومصلريف الفائدة، واللذان عادة العنصران الأكثر أهمية في تحديد أرباح المصرف .
- استخدام أنظمة المعلومات المحوسبة لتحديد موقف التحويل الخارجي والمتاجرة في الأوراق المالية ، واحتساب وتسجيل الأرباح والخسائر الناجمة عن ذلك .
- الاعتماد الواسع، أو تقريباً الكلي، على السجلات المستخرجة من أنظمة المعلومات المحوسبة ، وذلك بالنظر لكونها تمثل المصدر الوحيد الجاهز لمعلومات حديثة تفصيلية حول موقف موجودات ومطلوبات المصرف ، مثل قروض الزبائن وأرصدة حسابات التوفير .
- أما أنظمة تحويل الأموال إلكترونياً فإنه يستعمل من قبل المصارف أما داخليا ، مثلاً للتحويلات بين الفروع وبين المكائن المصرفية الآلية وملف الحاسوب المركزي والذي يسجل النشاطات المحاسبية، أو خارجياً بين المصرف والمؤسسات المالية الأخرى .
- ولغرض التقييم المناسب لأنظمة الضبط الداخلي ، ولتحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق الجوهرية ، يحتاج المدقق إلى إدراك المدى والطريقة التي تستخدم بها المصارف أنظمة المعلومات المحوسبة وأنظمة تحويل الأموال إلكترونياً.

الاعتماد على الضبط الداخلي

17/4. عند تكوين رأي ، لا يستطيع المدقق ، بشكل عام ، الاعتماد فقط على نتائج اختباره الجوهرية للأسباب التالية:

- الحجم الكبير في المعاملات التي تم إدخالها من قبل المصرف .
- الطريقة التي تم بها إدخال المعاملات من قبل المصرف .
- الانتشار الجغرافي لعمليات المصرف .
- الاستخدام الواسع لأنظمة المعلومات المحوسبة وأنظمة تحويل الأموال إلكترونياً .
- وفي معظم الحالات، فإن المدقق سيحتاج إلى أن يعتمد بشكل أساسي على نظام الضبط الداخلي للمصرف. ولعمل ذلك فإنه سوف يحتاج إلى إجراء تقييم دقيق للنظام ، لكي يقدر درجة الاعتماد إلى يستطيع وضعها على النظام لتحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات تدقيقه الآخر.

عمل التدقيق الداخلي

18/4. في الوقت الذي قد تختلف فيه نطاق وأهداف التدقيق الداخلي بشكل واسع، استناداً لحجم وهيكلية المصرف ولتطلبات مجلس الإدارة وإدارة المصرف ذاته، إلا أن دورها يتضمن فحص النظام المحاسبي ونظام الضبط الداخلي التابع له، ومراقبة تشغيلهما وتقديم التوصيات حول ذلك . كذلك تتضمن عموماً فحص الوسائل التي استعملت لتحديد وقياس وتقديم تقارير حول المعلومات المالية والتشغيلية، وعمل استفسارات خاصة حول بنود منفردة، ومن ضمنها اختبارات تفصيلية للمعاملات والأرصدة والإجراءات أن العوامل التي غالباً ما تتطلب من المدقق أن يضع اعتماداً كبيراً على نظام الضبط الداخلي للمصرف، هي نفسها التي غالباً ما تتطلب من المدقق الاستفادة من عمل التدقيق الداخلي وهذا ملائم خصوصاً في حالة المصارف التي لديها انتشار جغرافي واسع للفروع. وغالباً ما يكون لدى المصرف ، كجزء من قسم التدقيق الداخلي أو كجزء منفصل ، قسم لفحص القروض والذي يقدم تقارير إلى الإدارة حول نوعية القروض والالتزام بالإجراءات الموضوعية والمتعلقة بذلك وفي كلتا الحالتين فإن المدقق سيرغب ، في الغالب ، الاستفادة من عمل ذلك القسم،

وهناك إرشادات تفصيلية حول كيفية الاستفادة من عمل المدقق الداخلي متوفرة في المعيار الدولي للتدقيق (610) المعنون « مراعاة عمل التدقيق الداخلي »

تعقيد المعاملات التي يتولاها المصرف

19/4. تتولى المصارف معاملات ذات خواص معقدة ومهمة ضمنية ، والتي قد لا تكون ظاهرة في التوثيق المستعمل لمعالجة هذه المعاملات وإدخالها في سجلات المصرف. وتنتج عن هذا مخاطر بأنه قد لا تكون كافة أوجه المعاملة قد سجلت كاملة أو صحيحة، والتي تنتج عنها المخاطر التالية :

- خسارة بسبب الفشل في إجراء عملية التصحيح في الوقت المناسب .
- الفشل في تسجيل مخصصات كافية للخسائر في الوقت المناسب .
- إفصاح غير مناسب أو غير ملائم في البيانات المالية والتقارير الأخرى وعليه ، فإن المدقق يحتاج إلى أن يمتلك فهما جيدا لطبيعة المعاملات وأنواع التوثيق التي سيحتاجها لإجراء الاختبار.

وجود أمور مهمة تهم التدقيق ليست ظاهرة بسهولة

20/4. نمودجيا ، تقوم المصارف أيضا بتولي المعاملات التي :

- تتضمن عنصر إيراد أو ربح منخفض كنسبة مئوية من خطر التعرض الأساسي .
- قد لا يتطلب بموجب الأنظمة المحلية ، الإفصاح عنها في الميزانية العمومية العامة، أو حتى في الإيضاحات المرفقة بالبيانات المالية.
- والأمثلة على هذه المعاملات هي الاعتمادات المستندية ، خطابات التغطية ، الضمانات ، مقايضة سعر الفائدة والعملات ، والتزامات وخيارات لشراء وبيع العملات الأجنبية.

21/4. على المدقق فحص مصادر إيرادات المصرف، وتقييم أنظمة الضبط الداخلي ذات العلاقة، وتنفيذ إجراءات كافية للحصول على ثقة معقولة تتعلق بـ :

- اكتمال السجلات المحاسبية المتعلقة بتلك المعاملات -
- وجود ضوابط مناسبة لتحديد المخاطر المصرفية الناجمة عن هذه المعاملات .
- كفاية أية مخصصات للخسارة قد تكون مطلوبة .
- كفاية أية إفصاحات للبيانات المالية قد تكون مطلوبة .

معاملات الأطراف ذات العلاقة

22/4. يحتاج المدقق إلى أن يكون مدركا بشكل خاص بأنه بالنسبة للمخاطر التي توجد عند تواجد معاملات مع أطراف ذات علاقة، فإن التدابير الاعتيادية للحذر المصرفي، كتحقيق الائتمان وأخذ الضمانات، قد لا تكون منفذة بشكل مناسب. إن الإدارة مسؤولة عن تحديد الأطراف ذات العلاقة والإفصاح عنها. ويحتاج المدقق لإنجاز إجراءات للحصول على ثقة معقولة بأن :

- كافة الأطراف ذات العلاقة المهمين ، ومعاملات الأطراف ذات العلاقة قد تم تحديدها .
- كافة هذه المعاملات، ويضمنها شروطها وحالتها ، قد تمت المصادقة عليها بالشكل المناسب، وسجلت وأفصح عنها في البيانات المالية بالشكل الملائم .
- الأرصدة الناتجة المعلقة قابلة للتحصيل .
- كذلك يحتاج المدقق إلى أن يكون مطلعاً على أية إرشادات أو تحديدات نظامية تتعلق بالأطراف ذات العلاقة. ويعرف المعيار الدولي للتدقيق (550) المعنون «الأطراف ذات العلاقة» ، هذه الأطراف ذات العلاقة، ويوفر إرشادات تفصيلية لمواضيع يجب أخذها بعين الاعتبار، والإجراءات التي يجب تنفيذها في ما يتعلق بالأطراف ذات العلاقة.

تدخل مدققين آخرين

23-4. نتيجة للانتشار الجغرافي لمكاتب معظم المصارف، على الأغلب، تكون هناك ضرورة لقيام المدقق باستخدام خدمات مدققين آخرين في عدد من المواقع إلى يعمل بها المصرف. ومن المرجح جدا تحقيق ذلك من خلال استخدام الفروع الأخرى لمكتب المدقق، أو من خلال استخدام مكاتب التدقيق الأخرى في تلك المواقع.

24/4. في حالة اعتماد المدقق على عمل مدقق آخر، فإنه سيحتاج إلى :

- أن يقتنع باستقلالية هؤلاء المدققين، ومقدرتهم على تولي الأعمال الضرورية (ومن ضمنها معرفتهم بالعمل المصرفي).
- التأكد من أن شروط التكليف، والمبادئ المحاسبية التي ستطبق، وترتيبات تقديم التقارير قد تم إيصالها بشكل واضح.
- إنجاز الإجراءات للحصول على ثقة معقولة بأن العمل الذي تم إنجازه بواسطة المدقق الآخر مناسب لإغراضه، وذلك بواسطة المناقشة مع المدقق الآخر، أو فحص خلاصة مكتوبة للإجراءات المطبقة والاستنتاجات، أو بفحص أوراق عمل المدقق الآخر، أو بأية طريقة ملائمة للظروف.
- ويوفر المعيار الدولي للتدقيق (600) المعنون « الاستفادة من عمل مدقق آخر » إرشادات تفصيلية أكثر حول المواضيع ذات العلاقة، والإجراءات التي يتم تنفيذها في مثل هذه الحالات.

إقرارات الإدارة

25/4. تكون إقرارات الإدارة ملائمة في مجال تدقيق المصارف لمساعدة المدقق في تحديد ما إذا كانت المعلومات والأدلة المقدمة له كاملة لأغراض اختباراته. وهذا صحيح خصوصا لمعاملات المصرف التي لا تنعكس اعتياديا في الحسابات، ولكن قد تكون مبرهن عليها بواسطة سجلات أخرى قد لا يكون المدقق مطلعاً عليها. كذلك غالبا ما يكون ضروريا للمدقق أن يحصل من إقرارات الإدارة حول ما يتعلق بالتغييرات المهمة في أعمال المصرف، وحجم المخاطرة وكذلك تحديد مناطق من عمليات المصرف التي قد تحتاج أدلة الإثبات المرجح الحصول عليها، إلى أن تستكمل بإقرارات من الإدارة. ويوفر المعيار الدولي للتدقيق (580) المعنون إقرارات الإدارة « إرشادات عن كيفية استعمال إقرارات الإدارة كأدلة إثبات، والإجراءات التي على المدقق تطبيقها في تقييمها وتوثيقها، والظروف التي يجب أن يتم الحصول فيها على الإقرارات بشكل مكتوب.

عمل /المشرفين

26/4. هناك مهام عديدة، ذات طبيعة مشتركة، تنجز من قبل المدققين والمشرفين على المصارف، ومن ضمنها:

- تنفيذ الإجراءات التحليلية.
- الحصول على تأكيد يتعلق بوجود هيكلية مرضية للرقابة الداخلية.
- فحص نوعية موجودات المصرف، وتقييم للمخاطر المصرفية.

لذا فإن المدقق يجد بأنه من المفيد أن يتفاعل مع المشرفين، وأنه يستطيع الحصول على المراسلات التي قد يوجهها المشرفون إلى إدارة المصرف نتيجة لأعمالهم. إن التقدير الذي قام به المشرفون في مناطق مهمة، مثل كفاية مخصصات الديون المدومة والديون المشكوك فيها للقروض نسب الحذر المستخدمة من قبل المشرفين، يمكن أن تساعد المدقق في إنجاز فحص تحليلي، وتركيز الانتباه إلى أمور خاصة ذات اهتمامات إشرافية.

ويوفر البيان الدولي لمهنة التدقيق المعنون « العلاقة بين المشرفين على المصارف والمدققين الخارجيين » والصادر في يوليو (تموز) 1989 عن اللجنة الدولية لمهنة التدقيق بالاشتراك مع لجنة بازل، معلومات إرشادات حول العلاقة بين مدققي ومشرفي المصارف.

تنسيق العمل الذي سيتم إنجازه

27/4. مع أخذ الحجم والانتشار الجغرافي لمعظم المصارف، فإن تنسيق العمل الذي سيتم إنجازه سيكون ذا أهمية في تحقيق تدقيق كفؤ وفعال. أن التنسيق المطلوب يجب أن يأخذ في الحسبان العوامل التالية : إن العمل سينجز من قبل :

- أفراد مختلفين من موظفي المدقق .
- فروع أخرى لمكتب المدقق .
- مكاتب تدقيق أخرى .
- المدى المقترح للاستفادة من عمل المدقق الداخلي.
- التواريخ المطلوبة لتقديم التقارير إلى المساهمين والسلطات النظامية .
- الحاجة إلى أية تحاليل خاصة وتوثيقات أخرى يجب توفيرها من قبل إدارة المصرف .

4-28. إن أفضل مستوى للتنسيق بين الموظفين القدامى المشاركين في عملية التدقيق، يمكن تحقيقها على الأغلب بواسطة تخطيط التدقيق وعقد اجتماعات نظامية منتظمة. ومع ذلك وبالنظر لعدد الموظفين المشتركين في عملية التدقيق وعدد المواقع التي سيقومون بالعمل فيها فإن المدقق سيجد عادة بأن من أكثر الأمور فعالية هو تبليغ مجمل خطة التدقيق أو الأجزاء المناسبة منها، خطيا. وعند عرض متطلباته خطيا فإن على المدقق مراعاة إدراج تعليقات حول الأمور التالية :

البيانات المالية والمعلومات الأخرى الخاضعة للتدقيق (وفي حالة الاعتقاد بضرورتها ، بيان السلطة التي بموجبها تتم إجراء عملية التدقيق) .

تفاصيل عن أية معلومات إضافية يحتاج لها المدقق (مثلا، معلومات حول قروض معينة، وتشكيلة السندات والأوراق التجارية وتعليق سردي حول العمل التدقيقي الذي تم إنجازه (خاصة في مناطق ذات مخاطر والموصوفة في الفقرات (7/4) إلى (12/4) والتي لها أهمية بالنسبة إلى المصرف)، ونتائج التدقيق والنقاط المقترح إدراجها في الرسائل الموجهة إلى الإدارة حول الضبط الداخلي واهتمامات السلطات المحلية والتقارير النظامية لتقديرات ضريبة الدخل أو الضبط الداخلي، ولأية أشكال للتقارير المالية، إن كان ذلك مناسباً.

معايير التدقيق المناسبة التي ستطبق على العمل الذي سيتم (وفي حالة الاعتقاد بضرورتها معلومات عن تلك المعايير).

مبادئ المحاسبة المناسبة التي ستتبع عند إعداد البيانات المالية والمعلومات الأخرى (وفي حالة الاعتقاد بضرورتها ، تفاصيل هذه المبادئ) .

المتطلبات النظامية لتقارير التدقيق الفصلية ، وآخر موعد لإنجاز العمل .

تفصيل عن مسئولية العميل الذي سيتم الاتصال به .

الأتعاب وإجراءات المطالبة بها .

أية أمور تتعلق بالتشريعات، والضبط الداخلي، ذات طابع محاسبي أو تدقيقي والتي يجب على المدقق المحلى أن يكون مطلعاً عليها .

5- وضع درجة الاعتماد على نظام الضبط الداخلي

مقدمة

1/5 . تتضمن مسؤوليات الإدارة الاحتفاظ بسجلات محاسبية وضوابط داخلية ملائمة ، واختيار وتطبيق سياسات محاسبية، وحماية موجودات المنشأة.

ويجب أن يحصل المدقق على فهم كاف للنظام المحاسبي ولنظام الضبط الداخلي لغرض وضع خطة التدقيق وتطوير أسلوب تدقيق فعال. وبعد الحصول على الفهم المطلوب ، على المدقق مراعاة تقييم مخاطر الرقابة لتحديد مخاطر الاكتشاف المناسبة لقبول تأكيدات البيانات المالية، وتحديد طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات الجوهرية لمثل هذه التأكيدات.

عند قيام المدقق بتقييم مخاطر الرقابة بمستوى منخفض، فإن الإجراءات الجوهرية ستكون عادة أقل شمولية مما هي مطلوبة في حالات أخرى وقد تختلف أيضا في طبيعتها وتدقيقها.

تحديد وتوثيق واختبار الضبط الداخلي

2/5. وضع المعيار الدولي للتدقيق (400) المعنون «تقدير المخاطر والضبط الداخلي» أربعة أهداف للضبط الداخلي، كما يلي :

إن المعاملات تنجز وفقا لتفويض عام أو خاص من الإدارة.

إن كافة المعاملات والأحداث الأخرى تسجل دون تأخير وبالمبلغ الصحيح وفي الحسابات الملائمة وفي الفترة المحاسبية المناسبة ، وذلك لإمكانية إعداد البيانات المالية وفقا لإطار محدد للتقارير المالية .

إن الوصول إلى الموجودات مسموح به فقط وفقا لتفويض الإدارة .

مقارنة الموجودات المسجلة مع الموجودات الموجودة في فترات ملائمة ، واتخاذ إجراء مناسب حول أية فروقات.

وفي حالة المصارف ، هناك هدف آخر وهو التأكد من أن المصرف يؤدي بشكل مناسب مسؤولياته الناجمة عن نشاطات الوصاية .

إن الاعتبارات التدقيقية المتعلقة بكل واحد من هذه الأهداف ستناقش في الفقرات التالية .

«إن المعاملات تنجز وفقا لتفويض عام أو خاص من الإدارة»

3/5. إن المسؤولية الأساسية لهيكل الرقابة في المصرف تقع على عاتق مجلس الإدارة ولجانته الذين هم مسؤولون عن إدارة عمليات المصرف. ومع ذلك وبالنظر لكون عمليات المصرف كبيرة عموما ومنتشرة جغرافيا، فإن وظائف اتخاذ القرار تحتاج إلى جعلها لامركزية، وإن صلاحية إلزام المصرف بمعاملات مهمة يتم توزيعها جغرافيا ، ويتم تحويلها بين مختلف مستويات الإدارة والموظفين. مثل هذا التوزيع والتحويل سيتم وجوده بشكل دائم تقريبا، في وظائف الإقراض والخزانة وتحويل الأموال حيث مثلا، ترسل تعليمات الدفع بواسطة رسالة مشفرة. هذه الخاصية للعمليات المصرفية تخلق الحاجة إلى نظام هيكلي لتحويل الصلاحيات، وما ينتج عنها من تشخيص وتوثيق رسمي بـ:

- الموظفين الذين يستطيعون تفويض معاملات خاصة.
- الإجراءات التي يجب أن تتبع لمنح هذا التفويض.
- التحديدات على المبالغ التي يمكن أن تفوض بواسطة موظف منفرد و/ أو بواسطة مستوى وظيفي ، وأيضا أية متطلبات قد توجد لتفويض مشترك.
- كذلك فأنها تخلق الحاجة إلى ضمان وجود إجراءات مناسبة للرقابة على مستوى أخطار التعرض . وهذا عادة سيتطلب تجميع أخطار التعرض، ليس فقط داخل كافة الأنشطة والأقسام ومكاتب المصرف، بل وعبرها جميعا.

4/5. إن اختبار ضوابط التفويض سيكون مهما للمدقق في إرضاء نفسه بأن المعاملات قد تم إجرائها وفقا لسياسات المصرف، وعلى سبيل المثال ، في حالة عملية الإقراض التأكد من أنها كانت عرضة لإجراءات تقييم ائتمان مناسبة قبل تسديد الأموال . ونموذجيا سيجد المدقق بأن حدودا لمستوى أخطار التعرض ستوجد وفيما يتعلق بأنواع معاملات مختلفة . وسيرغب المدقق لأن يتأكد من أن هذه الحدود مناسبة وقد تم إبلاغها إلى المستوى الإداري المناسب في الوقت المناسب .

5/5. من منظور التدقيق، فإن أداء ضوابط التفويض في المصرف لها مهابا بالشكل المناسب ، ستكون له أهمية خاصة بالنسبة للمعاملات التي تتم قرب تاريخ البيانات المالية ، حيث أن أوجه المعاملة لازالت غير منفذة ، أو أن هناك نقص في الأدلة التي يتم بها تقدير قيمة الموجودات المكتسبة أو الالتزامات التي تم تحملها . ومن أمثلة هذه المعاملات الالتزامات لشراء أو بيع أوراق مالية معينة بعد انتهاء السنة، والقروض التي لم يحن تسديد مبلغها الأصلي وفوائدها من قبل المقترضين.

«إن كافة المعاملات والأحداث الأخرى تسجل دون تأخير وبالمبلغ الصحيح ، وفي الحسابات الملائمة وفي الفترة المحاسبية المناسبة وذلك لإمكانية إعداد البيانات المالية وفقا لإطار محدد للتقارير المالية»

6/5. عند تقييم ملائمة إحدى الضوابط الداخلية المستعملة للتأكد من إن كافة المعاملات قد تم تسجيلها بشكل مناسب فإن المدقق سوف يحتاج إلى أن يأخذ في الحسبان عددا من العوامل التي لها أهمية خاصة في البيئة المصرفية هذه العوامل هي الآتية :

تتعامل المصارف بحجم كبير من العمليات التي قي يمكن أن تشكل منفردة أو بمجموعها مبالغ نقدية كبيرة. وعليه، فسيحتاج المصرف إلى أن تكون لديه إجراءات للموازنة والمطابقة والتي تعمل خلال إطار زمني يوفر إمكانية اكتشاف الأخطاء والفروقات لكي يمكن استقصاء أسبابها وتصحيحها بأقل مخاطر وخسارة للمصرف . مثل هذه الإجراءات قد تجرى كل ساعة ، أو يوميا ، أو أسبوعيا ، أو شهريا حسب حجم وطبيعة المعاملة، ومستوى المخاطر، والوقت المحدد لتسوية المعاملة .

إن عدة معاملات يتم إجرائها من قبل المصرف هي عرضة لقواعد محاسبية متخصصة . لذا يكون من الضروري وجود إجراءات رقابية للتأكد من تطبيق هذه القواعد بالطريقة والإطار الزمني، والذي يؤدي إلى نشوء قيود محاسبية قد تكون مطلوبة لإعداد معلومات مالية مناسبة للإدارة وللتقارير الخارجية . ومن أمثلة إجراءات الرقابة هذه هي تلك التي تؤدي إلى إعادة تقييم السوق للعمليات الأجنبية والتزامات شراء وبيع الأوراق المالية ذلك للتأكد من أن كافة الأرباح والخسائر غير المتحققة قد سجلت .

هناك عدة معاملات يجريها المصرف لا يتم الإفصاح عنها في الميزانية العمومية أو حتى في الإيضاحات المرفقة مع البيانات المالية. وعليه ، يجب أن تكون هناك إجراءات رقابية للتأكد من أن مثل هذه المعاملات قد سجلت وتمت مراقبتها بطريقة توفر للإدارة الدرجة المطلوبة من الرقابة عليها ، والتي تسمح بتحديد فوري لأي تغيير في وضعها و تؤدي إلى الحاجة لتسجيل الربح أو الخسارة .

تقوم المصارف ، وبشكل مستمر ، بتطوير المنتجات والخدمات المالية الجديدة . ويحتاج المدقق للحصول على ثقة معقولة بأن إعادة النظر الضرورية قد جرت للإجراءات المحاسبية والضوابط الداخلية التابعة لها .

قد لا تشير أرصدة نهاية اليوم إلى حجم المعاملات المعالجة من خلال الأنظمة أو إلى الحد إلا على لمخاطر التعرض للخسائر خلال يوم العمل . وهذا يتعلق بشكل خاص بتنفيذ ومعالجة معاملات العملة والأوراق المالية الأجنبية . ويجب أن يؤخذ في الحسبان عند تقييم الضوابط في هذه المناطق قابلية الاحتفاظ بالرقابة خلال فترة الحد الأعلى للحجم أو الحد الأعلى لمخاطر التعرض المالية .

إن معظم المعاملات المصرفية يجب أن تسجل بطريقة قابلة لأن تدقق داخليا، ومن قبل زبائن المصرف والأطراف الأخرى . إن مستوى التفصيل الذي يسجل ويحتفظ به لكل معاملة منفردة يجب أن يسمح لإدارة المصرف ولأطراف المعاملة الآخرين ولزبائن المصرف بالتحقق من دقة المبالغ . وكمثال على مثل هذه الرقابة التدقيق المستمر لسندات النقل التجارية للعمليات الأجنبية وذلك بتخصيص موظف مستقل لمقابلتها مع التأييدات المستلمة من الأطراف الأخرى.

7/5. إن الاستعمال الواسع لأنظمة المعلومات المحوسبة ولأنظمة تحويل الأموال إلكترونيا سوف يكون له تأثيرا مهما على كيفية تقييم المدقق للنظام المحاسبي للمصرف وللضوابط الداخلية ذات العلاقة . وقد وفر كل من المعيار الدولي للتدقيق (400) المعنون «تقدير المخاطر والضبط الداخلي» والبيان الدولي لمهنة التدقيق (1008) المعنون «تقدير المخاطر والضبط الداخلي - خواص واعتبارات لأنظمة معلومات محوسبة»، إرشادات حول أوجه هذا التقييم لأنظمة المعلومات المحوسبة . وعند تنفيذ دراسته وتقييمه لهذه الأنظمة، سيحتاج المدقق للتأكد بأن إجراءاته تضمنت تقييم تلك الضوابط التي تؤثر على تطوير وتعديل النظام والوصول للنظام وإدخال البيانات ، وأمان شبكة الاتصالات ، وخطط الطوارئ. وفي حالة استخدام نظام تحويل الأموال إلكترونيا داخل المصرف فسوف يتم تطبيق اعتبارات متشابهة. وفي حالة استخدام نظام تحويل الأموال إلكترونيا خارج المصرف ، فإن المدقق سوف يحتاج إلى إعطاء اهتمامات إضافية لتقييم التكامل لضوابط الإشراف السابقة للمعاملات ، ولإجراءات المصادقة والمطابقة التالية للمعاملات.

« إن الوصول إلى الموجودات مسموح به فقط وفقاً لتفويض الإدارة » .

8/5. إن موجودات المصرف غالباً ما تكون قابلة للنقل بسهولة وذات قيمة عالية وبشكل لا يمكن حمايته بإجراءات مادية فقط. ولغرض التأكد من أن الوصول إلى الموجودات مسموح به فقط وفقاً لتفويض من الإدارة يستخدم المصرف عموماً ضوابط مثل:

- ترتيبات للكلمات السر والوصول المشترك ، لتقتصر على وصول موظفين مخولين فقط إلى أنظمة المعلومات الحوسبة، وأنظمة تحويل الأموال إلكترونياً .
- الفصل بين وظائف مسك السجلات ووظائف الوصول (ومن ضمنها استعمال تقارير مصادقة العمليات المستخرجة بالحاسوب ، والمتاحة فوراً للموظفين المسؤولين عن وظيفة مسك السجلات فقط) . و
- مصادقة ومطابقة متكررة من طرف ثالث لموقع الموجودات من قبل موظف مستقل .

9/5. يحتاج المدقق للحصول على ثقة معقولة بأن أيّاً من هذه الضوابط يعمل بشكل فعال . ومع ذلك ، ومع افتراض وجود أهمية نسبية وإمكانية انتقال المبالغ المشمولة، فإنه أيضاً يرغب في العادة بفحص و/أو المشاركة في إجراءات المصادقة والمطابقة المتعلقة بأعداد البيانات المالية في نهاية السنة .

« مقارنة الموجودات المسجلة مع الموجودات الفعلية ، في فترات ملائمة ، واتخاذ إجراء مناسب حول أية فروقات »

10/5. إن المبالغ الكبيرة للموجودات التي تتعامل بها المصارف والحجم الكبير للمعاملات التي تتولاها، واحتمالات التغيير في قيمة هذه الموجودات بسبب التقلبات في سعر السوق ، وأهمية التثبت من التطبيق المستمر لضوابط الوصول والتفويض ، يجعل من الضروري وجود تشغيل متكرر لضوابط المطابقة وهذا له أهمية خاصة فيما يتعلق بـ:

- الموجودات الفعلية على شكل قابل للتداول ، كالنقدية ، والأوراق المالية لحاملها، والموجودات التي على شكل إيداعات والموجودة بحوزة مؤسسات أخرى حيث أن أي فشل في اكتشاف الأخطاء و الفروقات في الوقت المناسب (والذي قد يكون يومياً في حالة احتوائها على معاملات في سوق النقود) يمكن أن يؤدي إلى خسارة لا يمكن تعويضها . أن إجراءات المطابقة المستعملة لتحقيق هدف هذا الضبط ، سوف يعتمد عادة على العد الفعلي وتأييد طرف ثالث .
- الموجودات التي تحدد قيمتها بالرجوع إلى أسعار السوق الخارجية ، كالأوراق المالية وعقود العملات الأجنبية.

11/5. عند تصميم سياق تدقيقي ثابت لتقييم فعالية ضوابط المطابقة في المصرف ، يجب مراعاة العوامل التالية :

- بسبب عدد الحسابات التي تتطلب المطابقة ، والتكرار الذي تحتاج هذه المطابقات لأجرائه فإن :
- جزءاً كبيراً من مجهود التدقيق يوجه إلى توثيق واختبار وتقييم ضوابط المطابقة .
- كذلك يوجه عمل المدقق الداخلي بنفس الطريقة . لذا فإن المدقق يستطيع عادة الاستفادة من عمل المدقق الداخلي.
- بالنظر لكون المطابقات تراكمية في تأثيرها، فإن معظم المطابقات يمكن أن يتم تدقيقها في تاريخ انتهاء السنة المالية، على افتراض أنها قد أعدت في ذلك التاريخ ، وخلال الإطار الزمني المفيد للمدقق وإن المدقق مقتنع بأن إجراءات رقابة المطابقات كانت فعالة.
- يحتاج المدقق إلى أن يحصل على ثقة معقولة عند اختبار المطابقة ، بأن البنود لم يتم تحويلها بشكل غير مناسب إلى حسابات أخرى غير خاضعة إلى مطابقة واستقصاء خلال نفس الإطار الزمني.

الواجبات الائتمانية تنفذ بشكل مناسب

12/5. إن الهدف الرئيسي للرقابة الداخلية والمتعلق بالنشاطات الائتمانية للمصرف هو التأكد من أن :

- كافة الواجبات الناجمة عن العلاقات الائتمانية قد تم تنفيذها بشكل مناسب .
- كافة الموجودات الموجودة في حوزة المصرف والناجمة عن العلاقات الائتمانية محمية بشكل مناسب ومسجلة بشكل ملائم .

- إن من أهم خواص النظام هو الفصل المناسب للموجودات الائتمانية عن موجودات المصرف ذاته وإن أداء المسؤولية الائتمانية يتم بواسطة قسم مستقل أو بواسطة شركة تابعة للمصرف .

أمثلة حول الضوابط

13/5. - يتضمن الملحق (1) أمثلة للضوابط حول التفويض والتسجيل ، والوصول ، والمطابقة التي توحد عادة في نشاطات الائتمان، وتجارة العملة الأجنبية، والثقة التي يقوم بها المصرف.

المحددات الملازمة للضبط الداخلي

14/5. يصف المعيار الدولي للتدقيق (400) المعنون «تقدير المخاطر والضبط الداخلي» تسجيل الإجراءات التي يجب إتباعها من قبل المدقق لتحديد وتوثيق واختبار الضوابط الداخلية . وللقيام بذلك فإن على المدقق أن يكون مدركا للتحديدات الملازمة للضبط الداخلي وللحقيقة الموجودة في نطاق عمليات المصرف ، بأنه قد تكون هناك معاملات من الحجم والأهمية للبيانات المالية للمصرف تجعل من غير الممكن أن يكون الاعتماد على نتاقي اختبار الضبط الداخلي لوحدها ، بديلا عن الحاجة لإجراء تفتيش فعلي للمستندات موضوع البحث .

مراعاة تأثير العوامل البيئية

15/5. عند تقييم فعالية إجراءات الرقابة المحددة على المدقق مراعاة البيئة التي تعمل فيها الضبط الداخلي . وأدناه بعض العوامل التي قد يتم مراعاتها :

- الهيكل التنظيمي للمصرف، وطريقة تحويل الصلاحيات والمسؤوليات .
- نوعية الأشراف الإداري .
- مدى وفعالية نظام التدقيق الداخلي .
- نوعية الموظفين الأساسيين .
- درجة التفتيش من قبل السلطات المشرفة .

تحديد طبيعة وتوقيت ومدى الاختبارات الجوهرية

16/5. كنتيجة لقيامه بتقييم نظام الضبط الداخلي ، يجب أن يكون المدقق في موقف يستطيع بموجبه تحديد طبيعة وتوقيت ومدى الاختبارات الجوهرية التي يتم إنجازها على أرصدة الحسابات المنفردة وعلى المعلومات الأخرى التي تحتويها البيانات المالية للمصرف . إن المخاطر والعوامل التي أدت إلى تكوين نظام الضبط الداخلي للمصرف ، تحتاج إلى أن تراعى من قبل المدقق عند تصميم الاختبارات الجوهرية هذه . إضافة لذلك، فإن هناك عدداً من الاعتبارات التدقيقية مهمة للأمور المتعلقة بالمخاطرة والتي يجب على المدقق أن يوجه لها اهتمامه . هذه الاعتبارات سيأتي بحثها في الفقرات اللاحقة .

17/5. عند مواجهة الاعتبارات التدقيقية التي تؤثر على مخاطر المنتج والخدمة يجب على المدقق مراعاة الحاجة إلى

- الاختبار والمصادقة والمطابقة الفعلية للبند القابلة للتداول ، وذلك في نهاية السنة المالية .
- اختبار أرصدة محددة والتي هي مهمة بمفردها من خلال إجراءات مثل اختبار المستندات الأساسية ومصادقات الطرف الثالث . و
- اختبار معاملات وأحداث ما بعد نهاية السنة السابقة ، للحصول على أدلة انخفاض قيمتها في نهاية السنة الحالية.

18/5. عند مواجهة الاعتبارات التدقيقية التي تؤثر على مخاطر التشغيل، يجب على المدقق مراعاة الحاجة إلى:

- تنفيذ اختبارات معينة قبل نهاية السنة لكي يستطيع إكمال، التدقيق في الوقت المناسب.
- استعمال طرق التدقيق بمساعدة الحاسوب، مثل استعمال برمجية استفسامية ، لكي يستطيع تحقيق المدى المرغوب للاختبارات ضمن إطار الوقت المتاح.
- استعمال طرق الفحوصات الإحصائية في حالة وجود عدد كبير من الحسابات أو المعاملات المتجانسة، والتي يرغب المدقق في اختبار عينة ممثلة لها .

- استعمال طرق الفحوصات التحليلية لاكتشاف حالات تتعلق بالتدقيق . وهذا قد يكون أقل تكلفة من اختبار عينة معقولة من البنود .
 - الاقتناع بملائمة مطابقة حسابات الموجودات والمطلوبات مع الأطراف الأخرى (أي حسابنا لديكم وحسابكم لدينا مع المصارف الأخرى) . وذلك لتوفير ثقة . بملائمة ودقة المعاملات المبرمة مع تلك الأطراف .
 - وضع قواعد للاعتماد على عمل المدققين الداخليين كوسائل للحصول على تغطية مرضية جغرافيا ولمدى تغطية المعاملات وأرصدة الحسابات .
 - التأكد من أن موظفي وممثلي التدقيق الذين قاموا بإجراء الفحص في المواقع الأخرى للمصرف قد تم إبلاغهم بالتعليمات بالشكل المناسب وإن نتائج أعمالهم قد تمت معابنتها بشكل ملائم .
 - التأكد من أن كافة الحالات الرئيسية المهمة ، والأرباح والخسائر غير المتحققة المتعلقة بها، قد تم تسجيلها .
 - الاقتناع بقبالية المصرف للبقاء ، وذلك بدراسة أدلة لعوامل يمكن أن تثير الشك في فرض الاستمرارية، مثل صعوبة التمويل .
 - تقييم ما ينطوي على المركز المالي للمصرف من جراء عدم الالتزام بالأوامر والتعليمات النظامية . وتقييم ما ينطوي على مركز المصرف من جراء عدم الالتزام بواجباته الائتمانية، مع إشارة خاصة لتلك الواجبات المتعلقة بحماية الموجودات المحتفظ بها على سبيل الائتمان .
- 19/5. إن الاعتبارات الواردة أعلاه تقرر بشكل عام الإجراءات الجوهرية المحددة والتي تنفذ من قبل المدقق. وقد تم بحثها بتوسع أكثر في القسم (6) .

6- إنجاز الإجراءات الجوهرية

مقدمة

- 1/6. إن طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات الجوهرية المحددة التي يتم إنجازها على أرصدة البيانات المالية ستستند على تقييم المدقق للمخاطر اللازمة ومخاطر الرقابة .
- 2/6. كما نص المعيار الدولي للتدقيق (500) المعنون «أدلة الإثبات»:
- الإجراءات الجوهرية تعني الاختبارات التي تنجز للحصول على أدلة الإثبات التي تكشف عن الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية ، وهي على نوعين :
- أ- اختبارات تفصيلية للمعاملات والأرصدة.
- ب- إجراءات تحليلية .
- ويمضي المعيار الدولي للتدقيق (500) المعنون «أدلة الإثبات» في النص على:
- عند الحصول على أدلة إثبات من الإجراءات الجوهرية فعلى المدقق دراسة كفاية وملائمة أدلة الإثبات من هذه الإجراءات إضافة إلى أية أدلة أخرى من اختبارات الرقابة لدعم تأكيدات البيانات المالية.
- إن تأكيدات البيانات المالية هي التأكيدات الصادرة عن الإدارة ، صريحة أو بشكل آخر ، والمضمنة في البيانات المالية التي يمكن تصنيفها كما يلي :

- | | |
|--------------------|---|
| الوجود | - إن الموجودات أو المطلوبات موجودة في تاريخ معين. |
| الحقوق والالتزامات | - إن الموجودات أو المطلوبات تخص المنشأة في تاريخ معين. |
| الحدوث | - إن المعاملة أو الحدث الذي جرى يخص المنشأة خلال الفترة. |
| الاكتمال | - ليست هناك أية موجودات أو مطلوبات أو معاملات أو أحداث لم تسجل ، وليست هناك أية بنود لم يفصح عنها . |
| التقييم | - إن الموجودات أو المطلوبات قد سجلت بقيمتها المناسبة . |

القياس - إن المعاملة أو الحدث قد سجل بمبلغ مناسب ، وإن الإيرادات والمصروفات قد حملت على الفترة المناسبة .

العرض والإفصاح - إن البند قد تم الإفصاح عنه ، وبوب وشرح بموجب الإطار الملائم للتقارير المالية.

طرق التدقيق

3/6. لتناول التأكيدات التي تم بحثها أعلاه ، سيجد المدقق بأن الإجراءات ذات الأهمية الخاصة لاختبار حسابات المصرف هي :

- الإجراءات التحليلية .
- الفحص.
- الاستفسار والمصادقة.
- الإجراءات التحليلية.

4/6. كما تم تعريفه في المعيار الدولي للتدقيق (500) المعنون «أدلة الإثبات» ، تتكون الإجراءات التحليلية من تحليل النسب والاتجاهات المهمة ، وضمونها نتائج استقصاء التقلبات ، والعلاقات التي تتعارض مع المعلومات المناسبة الأخرى ، أو الانحراف عن المبالغ المتوقعة .

5/6. يمتلك المصرف ، بشكل ثابت ، موجودات منفردة (كالقروض ، والاستثمارات أحيانا) والتي هي بالحجم الذي يجعل المدقق راغبا في فحص مستنداتها بشكل منفرد . ومع ذلك ، وبالنسبة لمعظم البنود ، فإن استخدام طرق إجراءات التحليلية سيثبت أنها ذات أهمية خاصة ، وأنها إجراءات مفيدة للأسباب التالية:

اعتباريا ، يعتبر دخل الفوائد ومصروف الفوائد العنصرين الأكثر أهمية في تحديد أرباح المصرف ، وهذان العنصران لهما علاقة مباشرة مع الفائدة التي تتحملها الموجودات والفائدة التي تتحملها المطلوبات على التوالي . ولغرض وضع هذه العلاقات في شكل معقول ، فإن المدقق يستطيع أن يختبر الدرجة التي يختلف فيها الدخل والمصاريف عن المبالغ المحتسبة على أساس معدل الأرصدة الموقوفة والسعر المثبت من قبل المصرف خلال السنة . هذا الاختبار يجرى عادة بالنسبة لتصنيفات الموجودات والمطلوبات التي يستعملها المصرف عند إدارته لأعماله . مثل هذه الدراسة يمكن ، مثلا ، أن تؤكد وجود مبالغ مهمة لقروض غير عاملة . إضافة لذلك قد يرغب المدقق أيضا أن يقيم معقولة معدلات الفائدة المصرح بها مقارنة مع معدلات الفائدة السائدة في السوق خلال السنة لنفس أصناف القروض والودائع . إن الأدلة المتعلقة بمعدلات الفوائد المحتسبة أو المسموح بها والتي لا تتجاوز معدلات السوق قد تشير ، في حالة الموجودات المقترضة ، إلى وجود مخاطر زائدة ، أو في حالة التزامات المودعين ، قد تشير إلى صعوبات في السيولة أو التمويل . وبالتماثل ، فإن مكافأة الدخل الناتج عن الرسوم والتي هي جزء كبير من أرباح المصرف ، غالبا ما تحمل علاقة مباشرة لحجم الالتزامات التي تم اكتساب الرسوم منها .

إن المعالجات الدقيقة للحجم الكبير في المعاملات التي تتم من خلال المصرف ، وحاجة المدقق إلى الاعتماد على التشغيل المناسب والمستمر لضوابط المصرف الداخلية ، يمكن أن تستفيد من فحص النسب والاتجاهات ، ومدى اختلافها عن الفترات السابقة ، والميزانيات التقديرية ، ونتائج المنشآت المشابهة الأخرى .

إن الفحوصات التحليلية لتركيب الحساب هي طريقة مهمة يستطيع بموجبها المدقق اكتشاف حالات معينة ذات علاقة تدقيقية كالتركيز غير الضروري لمخاطر قطاع أو منطقة جغرافية معينة وخطر التعرض إلى أسعار الفائدة ، وعجز في موازنة أرصدة العملات والاستحقاقات .

في معظم البلدان تتوفر بشكل واسع معلومات إحصائية ومالية ، صادرة عن مصادر نظامية ومصادر أخرى ، يستطيع المدقق استخدامها لإجراء فحوصات تحليلية معمقة للاتجاهات ، وتحليل دقيق المجاميع .

ويتضمن الملحق (2) أمثلة حول النسب الأكثر استعمالا في القطاع المصرفي .

الفحص

6/6. كما تم تعريفه في المعيار الدولي للتدقيق (500) المعنون « أدلة الإثبات » ، فإن الفحص يتضمن اختبار السجلات والمستندات أو الموجودات الملموسة . ويقوم المدقق بالفحص لكي :

- يقتنع ذاتيا بالوجود المادي للموجودات القابلة للتداول والموجودة لدى المصرف .
- التأكد من امتلاكه فهما لشروط وحالات الاتفاقات المهمة بمفردها أو بمجموعها ، لغرض :
- تقييم إمكانية تنفيذها .
- الاقتناع بملائمة المعالجة الحسابية الجارية لها .

7/6. أمثلة حول المجالات التي يستخدم فيها الفحص كطريقة للتدقيق :

سبائك الذهب والفضة.

- الأوراق المالية .
- اتفاقات القروض.
- اتفاقات التعهدات مثل :
- بيع وشراء الموجودات.
- الضمانات.

8/6. عند تنفيذ إجراءات الفحص، على المدقق أن يكون حذرا، خصوصا بالنسبة لوجود الموجودات التي يحتفظ بها على أساس الائتمان. ويحتاج إلى أن يحصل على ثقة معقولة بوجود ضوابط داخلية مناسبة لغرض الفصل الملائم بين هذه الموجودات، والموجودات التي هي من ممتلكات المصرف .

الاستفسار والمصادقة

9/6. كما تم تعريفه في المعيار الدولي للتدقيق (500) المعنون « أدلة الإثبات » ، فإن الاستفسار يتضمن البحث عن معلومات من أشخاص حسني الإطلاع من داخل أو خارج المنشأة. أما المصادقة فتتضمن الإجابة على استفسار لتعزيز المعلومات التي تحتويها السجلات المحاسبية. ويقوم المدقق بالاستفسار وطلب المصادقة لكي :

- حصل على دليل يتعلق بعمل الضوابط الداخلية .
- يحصل على دليل مؤيد من زبائن المصرف والأطراف الأخرى حول مبالغ ومدد وشروط معاملات معينة.
- يحصل على معلومات لا تتوفر فوراً في السجلات المحاسبية للمصرف .
- وبالنظر لوجود مبالغ مهمة في المصرف ، كموجودات ومطلوبات نقدية ، والتزامات خارج الميزانية العمومية ، لذا غالبا ما تعتبر مصادقات الأرصدة نسبيا ، الأكثر أمانا وأفضل طريقة عملية لتحديد وجود واكتمال مبالغ الموجودات والمطلوبات الظاهرة في البيانات المالية .

10-6 أمثلة حول الأمور التي قد يستعمل فيها المدقق المصادقات، كإجراءات التزام أو كإجراءات تدقيق جوهرية :

- حالات الضمان الإضافي لقروض خاصة.
- حالات شراء وبيع مستقبلي للموجودات والمطلوبات، مع زبائن وأطراف أخرى مثل :
- معاملات العملة الأجنبية المعلقة .
- حسابنا لديكم وحسابكم لدينا .
- أوراق مالية محفوظة لدى أطراف ثالثة .
- حسابات القروض .
- حسابات الودائع .
- الضمانات .
- الاعتمادات المستندية .

اعتبارات لإجراءات جوهرية محددة

11/6. الفقرات (13/6) لغاية (29/6) تحدد أهداف التدقيق ، والتي هي عادة ذات أهمية خاصة بما يتعلق بالبنود

النموذجية الظاهرة في البيانات المالية للمصرف . كذلك تصف الفقرات بعض اعتبارات التدقيق التي تساعد المدقق في تخطيط إجراءاته الجوهرية ، وتقتصر بعض الطرق التي يمكن استعمالها بما يتعلق بالبند المختارة من قبل المدقق لاختباره.

12/6. إضافة إلى بنود البيانات المالية المحددة التي تم ذكرها في الفقرات (13/6) لغاية (29/6) ، يحتاج المدقق إلى مراعاة إجراءات التدقيق المطلوبة والمتعلقة بالنشاطات الائتمانية للمصرف، ومغزى تأثيرها على البيانات المالية للمصرف . ولغرض تنفيذ مثل هذه الإجراءات ، فسوف يحتاج المدقق إلى الحصول على ثقة معقولة بأن:

جميع دخل المصرف من هذه النشاطات قد تم تسجيله وإظهاره بشكل عادل في البيانات المالية للمصرف .
المصرف لم يتحمل أية التزامات أساسية بسبب انتهاك واجباته الائتمانية ، ومن ضمنها حماية الموجودات .
في حالة إفصاح المصرف عن طبيعة ومدى أنشطته الائتمانية في الإيضاحات المرفقة ببياناته المالية ، فإنه قد تم إظهار هذه المعلومات بشكل عادل .

بند البيانات المالية

أهداف التدقيق واعتبارات ذات أهمية خاصة

سبائك (ذهب وفضة)

13/6. الوجود

بالنظر لكون السبائك، بشكل عام، متشابهة في المظهر بالتالي يسهل تبادلها، لذا فإن على المدقق مراعاة الحاجة إلى الحصول على المصادقات، أو إجراء الفحص الفعلي، واختبار نتائج مطابقة الجرد الفعلي مع السجلات المحاسبية للمقادير التي يحتفظ بها المصرف لنفسه أو نيابة عن زبائنه. كما أن فهم الظروف التي بموجبها قد يحتفظ المصرف بالسبائك، ضروري لفهم كيفية التصرف بها، فإن الاعتبارات التدقيقية المتعلقة بالتثبت من وجودها يتم التعقيب عليها بالتزامن مع بحث الحقوق والالتزامات أدناه.

الحقوق والالتزامات

عند قيام المصرف بالاحتفاظ بالسبائك نيابة عن الزبائن، فإن من الممكن أن يواجه المدقق مجموعتين من الظروف:

1. إن السبائك المحفوظة نيابة عن الزبائن «مخصصة» (أي أن السبائك المستلمة كوديعة محددة بشكل خاص وأن المودع له الحق باستعادة الوديعة المشخصة - وهذا شبيه بالترتيبات الائتمانية) . أو
2. إن السبائك المحفوظة نيابة عن الزبائن «غير مخصصة» (أي أن السبائك المستلمة كوديعة غير مشخصة بشكل خاص ولكن المصرف يؤيد استلام السبائك بالوصف العام والمواصفات والوزن، وإن المودع ليس له الحق في استعادة ذات السبيكة التي أودعها - وهذا شبيه بالودائع النقدية، حيث أن المصرف سيحاول بدوره إقراضها إلى زبائن يحتاجون إلى قروضاً على شكل سبائك).

وفي حالة كون السبائك المحتفظ بها نيابة عن الزبائن، تحفظ في خزائن مشتركة مع سبائك المصرف ذاته، فإن المصرف يحتاج إلى التأكد من إجراء جرد فعلي للسبائك الموجودة، وأن تتم مطابقة نتائج الجرد مع السجلات المحاسبية للمبالغ المحتفظ بها للمصرف ذاته ونيابة عن الزبائن. وفي حالة السبائك المحتفظ بها نيابة عن الزبائن والمحفوفة في خزائن منفصلة، فسيحتاج المدقق إلى الحصول على ثقة معقولة بملائمة نظام الضبط الداخلي، وفي حالة فشله في ذلك، فسوف يحتاج إلى التأكد من إجراء الجرد الفعلي والمطابقة كما تم شرحه أعلاه.

وفي حالة وجود مركز تعامل للمصرف في السبائك، فإن الاعتبارات التدقيقية سوف تكون، عموماً، مماثلة لتلك التي تم بحثها في العملات الأجنبية (لاحظ الفقرة 17/6).

ومع ذلك، وعند التأكد من الوجود الفعلي لمركز السبائك في المصرف، فإن المدقق يحتاج إلى أن يدرك بأن جزءاً من المركز «طويل الأجل» للبنك قد يكون في خزائن المصارف الأخرى أو لدى تاجر سبائك، والمصرف ذاته يمكن أن يكون قد «اقترض» وباع جزءاً من السبائك غير المخصصة المودعة لديه من قبل الزبائن، وبذلك فإنه قد خلق مركزاً «قصير الأجل».

أرصدة مع المصارف الأخرى

14/6. الوجود

على المدقق مراعاة الحاجة لمصادقة طرف ثالث على الرصيد وذلك بسبب أن الأرصدة الموجودة مع المصارف الأخرى ناتجة، عادة، من جراء حجم كبير من المعاملات، وإن استلام تأييد من المصارف الأخرى، من المرجح أن يوفر أدلة قاطعة إضافية حول وجود هذه المعاملات والأرصدة الناتجة بين المصارف، أفضل من اختبار الضوابط الداخلية ذات العلاقة. إن الإرشادات المتعلقة بإجراءات المصادقة بين المصارف، ومن ضمنها معاني المصطلحات ومحتويات طلبات المصادقة، يمكن التدقيق عليه في البيان الدولي لمهنة التدقيق (1000) المعنون «إجراءات» المصادقة المتبادلة بين المصارف»

التقييم

على المدقق دراسة فيما إذا كانت هناك حاجة إلى تقييم قابلية تحصيل الودائع في ضوء مكانة المركز المالي للمصرف المودع لديه. وإن الإجراءات المطلوبة لمثل هذا التقييم هي مماثلة لتلك المستخدمة في تدقيق تقييم القروض، والتي سيتم بحثها لاحقاً.

العرض والإفصاح

على المدقق دراسة فيما إذا كانت الأرصدة مع المصارف الأخرى، كما في تاريخ البيانات المالية، تمثل معاملات تجارية حسنة النية، أو أن أي اختلاف مهم عن المستويات الطبيعية أو المتوقعة هي مؤشر على أن المعاملات التي تم الدخول فيها كانت أصلاً لإعطاء انطباع محرف عن المركز المالي للمصرف و/أو لتحسين نسب السيولة والموجودات (والتي غالباً ما تعرف بـ «عملية تحسين») وفي حالة حدوث عملية التحسين بشكل كبير، والتي قد تؤدي إلى تشويه الشكل الحقيقي والعادل للبيانات المالية، فإن المدقق قد يدرس الحاجة إلى تسوية الأرصدة الظاهرة في البيانات المالية، أو إلى الإفصاح الإضافي في الإيضاحات، أو إلى التحفظ في تقريره.

الموجودات المالية الأخرى

15/6. الوجود

على المدقق مراعاة الحاجة إلى فحص مادي واستحصال مصادقة الحارس الخارجي، ومطابقة المبالغ ذات العلاقة مع السجلات المحاسبية.

الحقوق والالتزامات

على المدقق مراعاة جدوى تدقيق استلام الدخل المتعلق بهذه الأوراق كوسائل للتأكد من الملكية.

وعلى المدقق اختبار وجود اتفاقات بيع وشراء أجل، كدليل على عدم تسجيل التزامات أو خسائر.

التقييم

على المدقق مراعاة ملائمة طرق التقييم المستخدمة، في ضوء متانة المركز المالي للمصدر.

القياس

على المدقق دراسة فيما إذا كانت هناك حاجة إلى التأكد من أن الدخل المكتسب من الأوراق المقبولة في سوق المال ، والتي في بعض الحالات يكون من خلال إهلاك خصم الشراء، قد أصبح مستحقا.

16/6. الوجود

أوراق مالية تجارية

على المدقق مراعاة الحاجة إلى فحص مادي والحصول على مصادقة الحارس الخارجي، ومطابقة المبالغ ذات العلاقة مع السجلات المحاسبية .

الحقوق والالتزامات

على المدقق مراعاة جدوى تدقيق استلام الدخل المتعلق بهذه الأوراق كوسائل للتأكد من الملكية. ويجب على المدقق اختبار وجود اتفاقيات بيع وشراء الأجل ، كدليل على عدم تسجيل الالتزامات والخسائر.

التقييم

بما أن الأوراق المالية التجارية تسعر بقيمة السوق، أو بقيمة السوق أو الكلفة أيهما أقل، فإن على المدقق أن يتأكد من أن الأوراق المالية التي أرتفعت قيمتها السوقية لم يتم نقلها عشوائيا من حساب الاستثمارات (لاحظ الفقرة 18/6) لغرض أصلي وهو اعتبار الأرباح غير المتحققة كدخل .

17/6 . الحقوق والالتزامات

الموجودات المالية الأخرى

على المدقق اختبار المستندات الأساسية التي تؤيد شراء مثل هذه الموجودات ، وذلك لكي يتأكد من أن كافة الحقوق والالتزامات، كالضمانات والخيارات ، قد تم احتسابها بالشكل المناسب .

الاكتمال

بسبب التطوير المستمر لوسائل مالية جيدة ، فغالبا ما يكون هنالك افتقار لإجراءات موضوعية بين المشتركين ، وفي داخل المصرف .

ويتم الدخول في عدة معاملات من هذا النوع شفويا ، مع المستندات المكتوبة لاحقا، لذا فإن على المدقق تقييم ملائمة نظام الضبط الداخلي، خاصة بالنسبة إلى :

- ملائمة إجراءات، وتقسيم الواجبات المتعلقة بمقابلة المستندات المستلمة من الأطراف الأخرى ومطابقة الحسابات مع الأطراف الأخرى . و
- ملائمة اختبار التدقيق الداخلية .
- كذلك سيجد المدقق بأن من المفيد اختبار المعاملات في نهاية السنة السابقة كأدلة للبند المفترض تسجيلها في البيانات المالية للسنة المنتهية.

التقييم

على المدقق مراعاة ملائمة الطريقة المتبعة للتقييم . وبما أنه قد لا توجد أسواق لمثل هذه الموجودات، فقد يكون من الصعب الحصول على أدلة مستقلة لقيمتها . إضافة لذلك، وحتى في حالة وجود مثل هذه الأدلة، فإن هناك شك فيما إذا كان هناك عمقا كافيا في الأسواق الموجودة ليتمكن الاعتماد على القيمة المسعرة للموجودات موضوعة

تلك التي تشمل استثمارة جاريا للأموال (على سبيل المثال مجموعة قروض مشتراة لغرض إعادة بيعها وشراء موجودات مضمونة كأوراق مالية مسنودة برهن).

البحث، ولاية معاملات للتغطية التعويضية ذات العلاقة، والتي قام المصرف بالدخول فيها، في هذه الأسواق.

العرض والإفصاح

بما أن عدة بنود ضمن هذا الصنف من الموجودات يمكن، وفقا للمبادئ المحاسبية ذات العلاقة، أن تدخل ضمن تصنيف آخر للموجودات، فإن على المدقق أن يدرس فيما إذا كانت مثل هذه الموجودات قد أدرجت ضمن بند البيانات المالية المناسب . تلك التي تشمل استثمارا جاريا للأموال (على سبيل المثال مجموعة قروض مشتراة لغرض إعادة بيعها وشراء موجودات مضمونة كأوراق مالية مسنودة برهن)

الحقوق والالتزامات

على المدقق اختبار المستندات الأساسية التي تؤيد مثل هذه المعاملات ، وذلك لكي يتأكد من أن كافة الحقوق والالتزامات، كالضمانات والخيارات، قد تم احتسابها بالشكل المناسب .

الاكتمال

نفس الاعتبارات التي تنطبق على البند (أ) أعلاه ستنشأ

التقييم

إضافة إلى الاعتبارات التدقيقية المشار إليها في (أ) أعلاه، والتي تنطبق أيضا على هذا البند، ستنشأ اعتبارات إضافية، والمدرج تفاصيلها أدناه.

في حالة ضرورة مراعاة القيمة السوقية، والتي ليست موجودة، على المدقق التأكد من وجود طريقة تقييم بديلة مناسبة تم تطبيقها والمستندة، حسبما هو ملائم، على أسعار الفائدة والصرف الأجنبي الحالية.

بما أن العديد من هذه الوسائل قد تم تطويرها مؤخرا ، لذا يجب على المدقق اختبار قيمتها مع درجة خاصة من الحذر، ويجب عند قيامه بذلك أن يضع في ذهنه العوامل التالية :

- في معظم الحالات، لا يمكن تقييم قابلية الشروط للتنفيذ في الاتفاقات الأساسية مقابل سوابق قانونية، لأن مثل هذه السوابق قد لا تكون موضوعة لحد الآن.
- بما أن هناك عادة عدد قليل من الموظفين، نسبيا، يشاركون في إدارة سندات هذه الوسائل، فسوف يكون هناك عدد قليل من المدراء، نسبيا حسني الاطلاع على المخاطر الملازمة لهذه الوسائل .
- إن معظم هذه الوسائل لا تتواجد من خلال دورة اقتصادية كاملة (سوق صاعدة وسوق متدهورة، أسعار فائدة عالية ومنخفضة، تجارة صاعدة ومنخفضة، أسعار متقلبة)، ولذا فقد يكون من الصعوبة تقييم قيمتها بنفس الدرجة من التأكد كما هو الحال بالنسبة لوسائل مستقرة. إضافة لذلك، ولنفس السبب، فقد يكون من الصعب التوقع بأية درجة من التأكد، ارتباط السعر مع أي وسائل تعويض أخرى تستخدم من قبل المصرف لتغطية مركزه.

(ب) تلك التي لا تشمل استثمارا جاريا للأموال لكونها :

- متضمنة خيار أو التزام بشراء موجودات (مثلا أوراق مالية وعملة أجنبية)
- متضمنة خيار أو التزام بإيداع أموال

- متضمنة خيار أو التزام بمبادلة مدفوعات أو مقبوضات مستقبلية (مثلا مقايضة سعر الفائدة)

القياس

على المدقق أن يقتنع بالغرض الذي من أجله تم الدخول في المعاملة التي أنتجت الوسيلة، أي فيما إذا كان المصرف يتعامل باعتباره معطى الأمر لخلق مركز تعامل، أو يتعامل باعتباره معطى الأمر أو الوسيط أو السمسار لأغراض التغطية. إن الغرض سوف يحدد طريقة المعالجة المحاسبية المناسبة .

وبالنظر لكون تسوية مثل هذه الوسائل يكون في تاريخ مستقبلي ، لذا فإن على المدقق أن يدرس فيما إذا كانت هناك أية أرباح أو خسائر قد نجمت لغاية تاريخه.

ويجب على المدقق أن يكون حذراً بالنسبة لإعادة تصنيف معاملات / مراكز التغطية والمتاجرة، والتي تكون قد جرت أصلاً للحصول على منفعة من اختلاف توقيت الإقرار بالأرباح والخسائر .

العرض والإفصاح

العرض والإفصاح في بعض البلدان تتطلب المبادئ المحاسبية ذات العلاقة تسجيل الأرباح والخسائر المستحقة في مراكز مفتوحة، سواء كانت مسجلة في الميزانية العمومية أم لا . أما في البلدان الأخرى فإن هناك التزاماً بالإفصاح عن الالتزام فقط. وبالنسبة للحالة الثانية ، فإن على المدقق دراسة فيما إذا كان المبلغ غير المسجل من الأهمية بحيث يتطلب الإفصاح عنه في البيانات المالية و/أو التحفظ في التقرير.

18/6. العرض والإفصاح

الاستثمارات (طويلة الأجل)

على المدقق دراسة فيما إذا كانت الأهداف المبينة في وقت شراء الأوراق المالية والنشاط التجاري اللاحق لهذه الأوراق المالية، توفر دعماً لتصنيفها كاستثمارات طويلة الأجل، أو أن من المناسب تسجيلها « كأوراق مالية تجارية ».

التقييم

(أ) قابلة للتسويق

عند تحويل الأوراق المالية من حساب المتاجرة، على المدقق أن يتأكد بأن أية خسائر غير متحققة في القيمة السوقية قد سجلت ، إن تطلب ذلك بموجب المبادئ المحاسبية ذات العلاقة .

التقييم

(ب) غير قابلة للتسويق

على المدقق اختبار قيمة الموجودات التي تدعم قيمة الأوراق التجارية .

وعلى المدقق مراعاة مضامين أية متطلبات قانونية أو عملية توجب على المصرف أن يوفر دعماً مالياً مستقبلياً للتأكد من المحافظة على سير العمل (وبالتالي قيمة الاستثمارات) في الشركات ذات العلاقة والزميلة .

وفي حالات معينة فإن هناك حاجة للتأكد من أن الالتزامات المالية ذات العلاقة قد تم تسجيلها كالتزامات على المصرف .

وعلى المدقق أن يتأكد بأن التسويات المناسبة قد أجريت، في حالة كون السياسات المحاسبية للشركات التي عولجت على أساس حق الملكية أو دمجت لا تتطابق مع سياسات المصرف .

القروض

19/6. التقييم

إن الاهتمام التدقيقي الأول هو كفاية المخصص المسجل للخسائر الناتجة عن القروض. ولغرض تحديد طبيعة ومدى وتوقيت العمل الواجب القيام به فإن على المدقق مراعاة العوامل التالية :

- إن درجة الاعتماد المعقولة يتم وضعها على نظام المصرف بتصنيف نوعية القروض، وإجراءات التأكد بأن كافة المستندات قد تم إكمالها بالشكل المناسب وإجراءاته لمراجعة القروض داخليا، وعمل المدقق الداخلي.
- على افتراض الأهمية النسبية للقروض الأجنبية، فإن هناك، اعتياديا، حاجة لقيام المدقق أيضا باختبار :-
- المعلومات التي على أساسها يقوم المصرف بتقييم ومراقبة مخاطر البلد، والمقاييس (كالتصنيفات الخاصة ونسب التقييم) التي يستخدمها لهذا الغرض.
- فيما إذا كانت هناك حدود انتماء، وفي حالة وجود ذلك، فمن قبل من توضع هذه. الحدود لكل بلد منفرد، وما هي ولأي مدى تم الانتفاع بها.
- كيفية توزيع القروض الأجنبية على البلدان. تركيبة القروض، مع إعطاء انتباه خاص إلى:
- تركيز القروض على:
- مقترضين وأطراف ذي صلة بهم (وبضمنها الإجراءات المتخذة لتشخيص هذه «الصلات»).
- القطاعات التجارية والصناعية .
- المناطق الجغرافية .
- البلدان.
- حجم خطر التعرض للانتماء الفردي (قلة من القروض الكبيرة مقابل عدد كبير من القروض الصغيرة).
- اتجاهات حجم القروض للأصناف الرئيسية، خاصة الأصناف التي أظهرت نموا سريعا، والمتأخرة عن السداد، وغير المتراكمة، والقروض المعاد هيكلتها. الإقراض لأطراف ذات علاقة
- تحديد المشاكل المحتملة للقروض، مع إعطاء اهتمام خاص إلى :
- خبرة سابقة تتعلق بالخسائر والاسترداد، ومن ضمنها كفاية المخصص ووجوده في الوقت المناسب والشطب.
- نتائج اختبارات السلطات التنظيمية
- الظروف الاقتصادية والبيئية المحلية والدولية، ومن ضمنها قيود تحويل العملة الأجنبية والتي قد تؤثر على إعادة تسديد القروض إلى المقرضين.
- إضافة إلى القروض المصنفة من قبل الإدارة، ومن قبل الجهات المنظمة للمصارف إن وجدت، فإن على المدقق دراسة مصادر إضافية للمعلومات لتحديد القروض التي ربما لم يتم تحديدها . وهذه تتضمن :-
- الجداول المختلفة المعدة داخليا، مثل جداول مراقبة القروض، والقروض المتأخرة، والقروض غير المتراكمة، والقروض حسب تصنيف المخاطرة، والقروض الممنوحة داخليا (وبضمنهم المدراء والموظفين الرئيسيين)، والقروض التي تجاوزت الحدود المتفق عليها.

(تتضمن الدفعات المقدمة الأوراق التجارية الاعتمادات المستندية، القبول، الضمانات الدفع، الاعتمادات وكافة أنواع الحدود الائتمانية الممنوحة إلى الزبائن ومن ضمنهم الذين لهم علاقة بنشاطات العملة الأجنبية وأسواق المال).

- شخصي
- تجاري
- حكومي

- محلي
- خارجي

- الخبرة التاريخية لخسائر بعض أنواع القروض.
- ملفات القروض المفتقرة إلى معلومات عن المقترضين أو الكفلاء أو الضمانات الإضافية.

20/6. حسابات المودعين وبضمنهم

(أ) الودائع العامة

الاكتمال

على ضوء حجم وقيمة معاملات الإيداع ، فإن على المدقق تقييم كفاية نظام الضبط الداخلي ذي العلاقة، وإنجاز إجراءات المصادقة والفحوصات التحليلية على معدل الأرصدة وعلى مصروف الفائدة، لتقييم معقولية أرصدة الودائع المسجلة.

العرض والإفصاح

يجب أن يتأكد المدقق من أن التزامات الودائع قد صُنفت وفقا للأنظمة والمبادئ المحاسبية المناسبة.

وفي حالة ضمان التزامات الودائع بموجودات معينة، فإن على المدقق مراعاة الحاجة إلى إفصاح مناسب.

كذلك على المدقق مراعاة الحاجة إلى الإفصاح في حالة وجود مخاطر تمويلية بسبب الاعتماد اقتصاديا على عدد قليل من كبار المودعين، أو في حالة وجود تركيز كبير للودائع خلال إطار زمني محدود.

الوجود

(ب) ودائع في الطريق

على المدقق التأكد من أن البنود في الطريق بين الفروع، وبين المصرف وشركائه التابعة المندمجة، وبين المصرف والأطراف الأخرى قد تم حذفها، وإن البنود التي تمت تسويتها قد عولجت واحتسبت بشكل مناسباً. إضافة لذلك، على المدقق اختبار بنود منفردة تشمل الرصيد الذي يتم تسويته خلال فترة معقولة من الزمن، وكذلك عليه دراسة فيما إذا كانت إجراءات الضبط الداخلي ذات العلاقة، مناسبة للتأكد من أن مثل هذه البنود لم يتم تحويلها وقتياً إلى حسابات أخرى لكي يتم تجنب اكتشافها.

21/6. العرض والإفصاح

رأس المال والاحتياطيات

على المدقق أن يتأكد من أن رأس المال والاحتياطيات ملائمة للأغراض النظامية (مثلاً متمشية مع متطلبات كفاية رأس المال)

وإن الإفصاح مناسب ووفق المتطلبات القانونية.

إضافة لذلك ، وفي حالة وجود تعليمات تتضمن تحديدات على توزيع الأرباح المحتجزة، فإن على المدقق دراسة فيما إذا تم الإفصاح المناسب حول ذلك . كذلك على المدقق أن

يحدد فيما إذا كانت متطلبات المعايير الدولية للمحاسبة أو الأنظمة المحلية المتعلقة بالإفصاح عن الاحتياطات السرية ، قد تم الالتزام بها (أنظر أيضا الفقرة 3/7).

22/6. الاكتمال

بسبب أن معظم التعهدات والاحتمالات لا تسجل غالبا في السجلات المحاسبية للمصرف، فإن على المدقق:

- تحديد تلك النشاطات التي لها احتمال بتوليد التزامات محتملة.
- التأكد ، فيما يتعلق بهذه النشاطات وعما إذا كان نظام الضبط الداخلي للمصرف مناسباً، خصوصا فيما يتعلق بالسجلات المسوكة لمثل هذه التعهدات ، للتأكد من أن الالتزامات المحتملة الناجمة عن مثل هذه النشاطات قد تم تحديدها وتسجيلها بشكل مناسب، وإن الأدلة على موافقة الزبون على الشروط والظروف ذات العلاقة قد تم الاحتفاظ بها.
- القيام باختبارات تدقيق جوهرية لتثبيت اكتمال الالتزامات المسجلة . مثل هذه الاختبارات قد تتضمن إجراءات المصادقة إضافة إلى اختبار الإيراد المتعلق بمثل هذه النشاطات ، والأخذ بعين الاعتبار درجة المخاطر المتصلة بنوع الاحتمال الذي تتم مراعاته .
- فحص معقولة أرقام الاحتمالات في نهاية السنة ، وذلك في ضوء خبرة المدقق ومعرفته بنشاطات السنة الحالية .
- الحصول على إقرارات من الإدارة بأن كافة الالتزامات المحتملة قد تم تسجيلها .

الاحتمالات والتعهدات

(مثلا تعهد بإقراض أموال)

للزبائن وضمن إعادة تسديد

الأموال إلى أطراف ثالثة)

التقييم

بما أن العديد من هذه المعاملات إما أن تكون بديلا للائتمان ، أو تعتمد لأكملها على قوة المركز المالي للطرف الآخر، لذا فإن المخاطر المرافقة لمثل هذه المعاملات لا تختلف في الأساس عن تلك المخاطر المرافقة « للقروض » . إن أهداف واعتبارات التدقيق ذات الأهمية الخاصة والتي تم بحثها في الفقرة (19/6) هي ملائمة بشكل متساوي لمثل هذه المعاملات .

العرض والإفصاح

بالرغم من أن المبادئ المحاسبية ذات العلاقة تتطلب عادة الإفصاح عن مثل هذه التعهدات في الايضاحات المرفقة بالبيانات المالية، بدلا من إظهارها في الميزانية العمومية، إلا أن على المدقق مع ذلك، مراعاة التأثير المالي المحتمل على راس مال المصرف والتمويل والربحية وبما قد يحتاج من الوفاء بهذه الالتزامات وفيما إذا كان ذلك يحتاج إلى إفصاح محدد في البيانات المالية .

23/6. القياس

عند وجود حجم كبير من القروض والودائع التي على ضوءها يحتسب إيراد ومصرف الفوائد، وأيضا الاختلافات في أسعار الفائدة بين مختلف أنواع القروض والودائع، فإن هناك حاجة إلى:

- الحصول على ثقة معقولة بوجود إجراءات مرضية لاحتساب مناسب للإيرادات والمصروفات المستحقة في نهاية السنة .
- تقييم كفاية نظام الضبط الداخلي ذي العلاقة.

إيراد الفوائد

ومصرف الفوائد

- الاستفادة من طرق الفحوصات التحليلية عند تقييم معقولية المبالغ التي تم التقرير بها.
- مثل هذه الطرق تتضمن مقارنة عائد الفوائد المسجل كنسبة مئوية مع:
 - أسعار السوق .
 - أسعار فائدة أساسية .
 - أسعار معلنة (حسب نوع القرض أو الوديعة) .
 - بين المحافظ

وعند عمل مثل هذه المقارنات ، فإن من الضروري التأكد من استعمال معدل الأسعار الفعلي (مثلا الشهري) ، وذلك لكي يتم تجنب الإرباك الذي يسببه تقلب سعر الفائدة .

يحتاج المدقق كذلك لتقييم معقولية السياسة المطبقة على تحقيق دخل من الفوائد أخذ الفوائد على القروض ذات المشاكل، وخاصة عندما لا يستلم مثل هذا الدخل على أسس جارية .

24/6. القياس

إيراد الأوراق المالية

إن إجراءات التدقيق في هذا الشأن يجب أن تنفذ بالاقتران مع السندات المقبولة في سوق المال، والأوراق المالية التجارية، والسندات والاستثمارات المالية الأخرى، وذلك للتأكد من :-

- إن العلاقة المعقولة بين الأوراق المالية المملوكة والإيراد المتعلق بها .
- كافة المكاسب والخسائر في البيع وإعادة التقييم قد تقديمها وفقا للمبادئ المحاسبية ذات العلاقة (مثلا عندما تعالج الأرباح والخسائر من الأوراق المالية التجارية بشكل يختلف عن تلك المتأتية من الأوراق المالية المستثمرة).

متضمناً

10 المكاسب والخسائر

الفائدة

أرباح الأسهم

25/6. القياس

مخصصات خسائر

القروض

إن اهتمام التدقيق الرئيسي في هذا الجانب قد تمت مناقشته أعلاه تحت « القروض حيث ، تأخذ المخصصات في العادة شكلين، هما المخصصات الخاصة المتعلقة بخسائر محدودة لحسابات منفردة، والمخصصات العامة لتغطية الخسائر التي يعتقد بأنها موجودة ولكن لم يتم تحديدها بشكل محدد . وفي البلاد التي يتم وصف مستويات المخصصات العامة بواسطة تعليمات محلية، يجب على المدقق أن يتأكد من أن المخصص المقرر قد احتسب وفقا لهذه التعليمات . أما في البلدان الأخرى، فإن على المدقق تقييم كفاية ملائمة مثل هذه المخصصات العامة والمستندة إلى عوامل كالخبرة السابقة والمعلومات المناسبة الأخرى . ويتضمن الملحق (3) أمثلة حول إجراءات التدقيق الجوهرية لتقييم مخصصات خسائر لقروض .

26/6. القياس

مكاسب وخسائر العملات

الأجنبية

على ضوء حجم العمليات التي تمت نمودجيا في هذا الجانب ، يجب على المدقق أن يقيم:

- كفاية نظام الضبط الداخلي ذي العلاقة، والمتضمن إجراءات المطابقة في نهاية الفترة ، خصوصا ما يتعلق باكتمال ودقة تسجيل المراكز القائمة الموقوفة كما في تاريخ البيانات المالية والتي تستلزم حسن

- اطلاع المدقق على إجراءات مصادقة المعاملات القياسية بين المصارف).
- ملائمة سعر الصرف المستعمل في تاريخ البيانات المالية لاحتساب المكاسب والخسائر المستحقة .
- ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ، مع الأخذ بعين الاعتبار المبادئ المحاسبية المناسبة ، وخاصة فيما يتعلق بالتمييز بين الأرباح والخسائر المتحققة وغير المتحققة.
- إضافة لذلك ، فإن على المدقق أن يتأكد من أن عقود الصرف الأجنبي الفردية قد أعيد تقييمها بدلا من مراكز العملات الأجنبية ، لأن هذه المراكز قد تتضمن عقودا تستحق في تواريخ مختلفة وبأسعار مختلفة.

27/6. القياس

دخل الرسوم والعمولات

- على المدقق دراسة فيما إذا كانت الرسوم والعمولات المسجلة : -
- تتعلق بالفترة المغطاة بالبيانات المالية، وإن المبالغ التي تعود إلى فترات قادمة قد تمت تسويتها .
- أنها قابلة للتحويل (يجب اعتبار هذا كجزء من إجراءات تدقيق القروض في حالة إضافة الرسوم إلى الرصيد القائم للقروض).
- قد تم احتسابها وفقا للتعليمات النظامية واجبة التطبيق ، والمبادئ المحاسبية ذات العلاقة.
- أنها كاملة (أي أن جميع البنود المنفردة قد تم تسجيله) وفي هذا الصدد ، فقد تكون هناك حاجة للاستفادة من طرق الفحوصات التحليلية لتقييم معقولية المبالغ المقدمة .

28/6. القياس

مخصص لضريبة الدخل

- على المدقق أن يكون ملما بقواعد الضرائب الخاصة المطبقة على المصارف وحسب تشريعات موقع المصرف الذي يقوم بتدقيقه ويحتاج إلى أن يتأكد
- أيضا، من أن أي من المدققين الذين سيعتمد على عملهم الذي يتعلق بالعمليات الخارجية للمصرف، ملم أيضا بالقواعد حسب التشريعات النافذة في مواقع العمليات الخارجية كذلك يتطلب معرفة المعاهدات الضريبية بين مختلف المناطق التي يعمل المصرف ضمنها .

29/6. العرض والإفصاح

الإيضاحات المرفقة مع

- على المدقق أن يتأكد من أن الإيضاحات المرفقة مع البيانات المالية هي وفقا لكل من التعليمات النظامية، والمبادئ المحاسبية ذات العلاقة ومنها المعايير الدولية للمحاسبة.
- وفي حالة احتواء مثل هذه الإيضاحات على معلومات تتعلق بالعمليات الخارجية للمصرف ، فإن على المدقق أن يتأكد من أنه قد تم تطبيق إجراءات تدقيق مناسبة على تلك المعلومات للتأكد من مطابقتها للمبادئ المحاسبية المتبعة عند إعداد البيانات المالية للمصرف.

البيانات المالية

(وبضمنها بيان حول السياسات المحاسبية ان كان مطلوبا)

7. تقديم التقرير حول البيانات المالية

1/7. نص المعيار الدولي للتدقيق (700) المعنون «تقرير المدقق حول البيانات المالية» على ما يلي :- يجب على المدقق مراجعة وتقييم النتائج المستنبطة من أدلة الإثبات التي تم الحصول عليها ، والتي تشكل أساس إبداء الرأي بالبيانات المالية . إن هذه المراجعة والتقييم يتضمنان تكوين استنتاج عام حول فيما إذ كانت:

- البيانات المالية قد أعدت باستخدام سياسات محاسبية مقبولة، والتي تم تطبيقها بثبات.
- البيانات المالية مطابقة مع متطلبات الأنظمة والقوانين المتعلقة بإعداد البيانات المالية.
- الرؤية المقدمة في البيانات المالية ككل تتماشى مع معرفة المدقق بأعمال المنشأة.
- هناك إفصاح مناسب لكافة الأمور الجوهرية الملائمة للعرض المناسب للبيانات المالية.

2/7. عند تقديم رأيه حول البيانات المالية للمصرف، فإن على المدقق مراعاة الحاجة إلى :

الالتزام بالشكليات والمصطلحات والسياسات المحاسبية المحددة التي تم تحديدها بواسطة القوانين أو السلطات النظامية أو الهيئات المهنية أو الخبرة القطاعية. و التأكد من إجراء التسويات لحسابات الفروع الأجنبية والشركات التابعة التي تضمنتها البيانات المالية المجمعة للمصرف، لكي تجعلها منسجمة مع المبادئ المحاسبية التي بموجبها يقدم المصرف تقاريره . وهذا على وجه الخصوص مناسب في حالة المصارف، وذلك بسبب العدد الكبير من البلدان التي قد تقع فيها فروع المصرف وشركاته التابعة، وبسبب حقيقة كون السلطات المحلية في معظم البلدان تفرض تطبيق مبادئ محاسبية متخصصة أصلاً على المصارف . وهذا قد يؤدي إلى اختلاف أكبر في المبادئ المحاسبية التي تتبعها الفروع والشركات التابعة ، من تلك الحالات المتعلقة بمنشآت الأعمال الأخرى.

3/7. في بعض الأقطار، تسمح الأنظمة المحلية للمصارف بالاحتفاظ باحتياطات سرية. وفي حالة وجود احتياطات سرية لم يتم الإفصاح عنها في البيانات المالية، فإن على المدقق أن يفصح عن هذه الحقيقة في تقريره . ويقترح بأن ذلك ممكن إنجازه بواسطة الإشارة إلى التشريع أو القانون المناسب الذي يجيز وجود الاحتياطات السرية.

ملحق (1)

- أمثلة لقائمة تفقدية لضبط الداخلي تساعد على تقييم الجوانب النموذجية الثلاثة لعمليات المصرف وهي :
- تجارة العملات الأجنبية.
 - الإقراض.
 - أنشطة الوصاية.
 - تجارة العملات الأجنبية .

أ- ضوابط العمليات

- هل لدى المصرف سياسات مكتوبة و موجودة لدى كافة المتعاملين بخصوص ما يلي
 - منع المتعاملين بالتجارة لحسابهم الخاص .
 - تحديد الأطراف الأخرى المعتمدة .
 - إجراءات لمراجعة نشاطات المتعاملين ، من قبل الإدارة
 - الحدود والنشاط التجاري
- هل لدى المصرف سياسات مكتوبة و موضوعة لحدود عمل خلال اليوم الواحد وحدوده لنهاية اليوم:-
 - حسب العملة.
 - حسب الطرف الآخر.
 - حسب تاريخ الاستحقاق.
 - حسب التاجر.

التسجيل

- هل لدى المصرف سياسات مكتوبة لاستعمالها في:-
- تسليط الأضواء على التعاملات الضخمة من قبل زبون قد يعاني مصاعب مالية .
- الإفصاح المناسب عن زيادة مفاجئة في حجم تجارة أي تاجر أو زبون أو طرف ثالث منفرد .
- الإفصاح المناسب عن معاملات بأسعار تعاقدية غير اعتيادية
- هل لدى المصرف إجراءات مكتوبة تتطلب:
 - بطاقات تجارية مرقمة مسبقا لتخصيصها لكل متعامل
 - تسجيل كافة البطاقات التجارية المستعملة و غير المستعملة
 - التسجيل السريع في السجلات المحاسبية من قبل طرف مستقل لكافة المعاملات ، وبضمنها إجراءات
 - لتحديد وتصحيح المعاملات المرفوضة .
 - المطابقة اليومية لمركز وأرباح المتعامل مع السجلات المحاسبية، والاستقصاء السريع لكافة الاختلافات
 - تقارير دورية للإدارة وبتفاصيل مناسبة، وذلك لتمكين مراقبة الحدود المشار إليها أعلاه .

المصادقات

- هل لدى المصرف إجراءات مكتوبة لاستعمالها في:
 - إرسال مصادقات خارجة مرقمة مسبقا، وبشكل مستقل، إلى الأطراف الأخرى لكافة المعاملات التجارية التي دخل فيها المتعاملون .
 - استلام كافة المصادقات الداخلة ، وبشكل مستقل، ومقابلتها مع النسخ الداخلية المرقمة مسبقا للبطاقات التجارية.
 - المقارنة المستقلة لتوقيع المصادقات الداخلة مع نماذج التوقيعات .
 - المصادقات المستقلة لكافة التعاملات والتي لم يتم استلام مصادقة داخلة لها .
 - المتابعة المستقلة للفروقات الناجمة عن المصادقات المستلمة .

المحافظة على حساب المركز المالي

- هل لدى المصرف سجلات محاسبية تسمح له بإعداد تقارير لإظهار المراكز النقدية والمستقبلية ، والمفتوحة بالصافي والشاملة :-
 - حسب الشراء والبيع ، حسب العملة .
 - حسب تواريخ الاستحقاق ، حسب العملة .
 - حسب الطرف الآخر ، حسب العملة .
 - هل يعاد تقدير قيمة مراكز العملات الأجنبية بشكل دوري (مثلا يوميا) إلى القيمة الحالية والمستندة إلى أسعار العملات الأجنبية المدرجة في قائمة الأسعار .
- تسوية المعاملات
- هل أن تعليمات التسوية يتم تبادلها خطيا مع الأطراف الأخرى، وذلك باستعمال المصادقات الداخلة والمصادقات الخارجة.
 - هل تقارن تعليمات التسوية مع العقود.
 - هل التسويات تتم بواسطة موظفين مخولين مستقلين عن إنشاء وتسجيل المعاملات ، بموجب تعليمات مفوضة ومكتوبة فقط .
 - هل إن كافة التسويات المجدولة (مقبوضات ومدفوعات) يتم تبليغها يوميا خطيا إلى قسم التسويات ، وذلك لكي يمكن اكتشاف ومتابعة الطلبات المكررة والتخلف عن استلام المدفوعات ، بشكل سريع .
 - هل أن القيد المحاسبية، تعد أو تدقق مع المستندات الثبوتية ، من قبل موظفين تشغيليين غير الذين يقومون بالاحتفاظ بسجلات للعقود غير الكاملة، أو من العاملين بوظائف نقدية.
- مطابقة الحسابات
- هل إن كافة مطابقات حسابنا لديكم وحسابكم لدينا تنجز في فترات قصيرة، ومن قبل موظفين مستقلين عن وظيفة التسوية

ب- الإقراض

إن وظيفة الإقراض التسليف يمكن تقسيمها بشكل ملائم إلى التصنيفات التالية :-

- أ- الإنشاء والصرف .
- ب- المراقبة .
- ج- التحصيل .
- د- الفحص والتقييم الدوري .

ومن خلال هذه التصنيفات، فإن الضوابط الداخلية الرئيسية كالاتي :

1- الإنشاء والصرف

- هل يحصل المصرف على طلبات إستقراض تامة وكاملة المعلومات، ومن ضمنها البيانات المالية للمقترض، والاستعمال المقصود للمبالغ .
- هل لدى المصرف أدلة مكتوبة للمقاييس الواجب استعمالها لتقييم طلبات الإقراض (مثل غطاء الفائدة، متطلبات الغطاء ، نسب الدين إلى حقوق الملكية) .
- هل يحصل المصرف على تقارير الإقراض ، أولديه استقطاعات مستقلة تجرى حول مقترضين محتملين.
- هل لدى المصرف إجراءات تستخدم للتأكد من تحديد الطرف ذي الصلة بالإقراض .
- هل هناك تحليل مناسب للمعلومات الائتمانية للزبون، وبضمنها المصادر المتوقعة لخدمة القرض والتسديدات.

- هل أن حدود الموافقة على القرض مستندة إلى خبرة موظفي الإقراض .
- هل أن الموافقات المناسبة من لجنة الإقراض أو مجلس الإدارة مطلوبة في حالة تجاوز الحدود الموصوفة للقروض .
- هل أن هناك فصلا مناسباً للواجبات بين وظيفة الموافقة على القروض، ووظائف الرقابة على الصرف والتحصيل والمراجعة لهذه القروض .
- هل أن ملكية الضمانات على القرض ، وأسبقية منفعة الضمان قد تم التأكد منها .
- هل أن المستندات الثبوتية المرفقة بطلبات الاستقراض تراجع ويصادق عليها من قبل موظف مستقل عن مدير الإقراض .
- هل هناك رقابة للتأكد من وجود تسجيل مناسب للأوراق المالية (مثلاً تسجيل الرهونات مع الجهات الحكومية).
- هل هناك حماية مادية مناسبة للسندات والرهونات والمستندات الثبوتية .
- هل هناك رقابة للتأكد من التسجيل الفوري لصرف القروض .
- هل هناك رقابة للتأكد، حسب الحدود الممكنة، من أن عوائد القرض قد استعملت من قبل المقرض للغرض المقصود منه .

ب- المراقبة

- هل أن سجلات الأستاذ وموازن المراجعة يتم إعدادها ومطابقتها مع الحسابات الإجمالية من قبل موظفين لا يقومون بمعالجة أو تسجيل معاملات القرض .
- هل يتم تقديم تقارير في أوقات مناسبة للقروض المتأخر سداد أصلها أو فوائدها .
- هل أن هذه التقارير تفحص من قبل موظفين مستقلين عن وظيفة الإقراض . ،
- هل هناك إجراءات تستخدم لمراقبة التزام المقرض بأية قيود في القرض (مثل المواثيق) ومتطلبات تزويد المعلومات إلى المصرف .
- هل هناك إجراءات موجودة تتطلب التقييم الدوري لقيم الضمانات .
- هل هناك إجراءات موجودة للتأكد من فحص المركز المالي للمقرض ونتائج أعماله، على أسس اعتيادية
- هل هناك إجراءات موجودة للتأكد من أن المواعيد الإدارية الرئيسية، كتجديد تسجيل الضمانات ، قد تم تسجيلها بدقة والعمل بها عند ظهورها (استحقاقها).

ج- التحصيل

- هل أن مسك سجلات مبلغ القرض الأصلي وتحصيل الفوائد، وتحديث رصيد حساب القرض، يقوم بها موظفون مستقلون عن وظيفة منح القروض .
- هل هناك رقابة للتأكد من أن القروض المتأخرة تتم متابعة تسديدها في الأوقات المناسبة .
- هل هناك إجراءات مكتوبة موجودة للتعريف بسياسة المصرف لاستعادة أصل القرض وفوائده من خلال إجراءات قانونية، مثل نزع الملكية أو استرداد الملكية.
- هل هناك إجراءات موجودة للحصول على معلومات دورية عن أرصدة القروض بواسطة الاتصال المباشر مع المقرضين من قبل موظفين مستقلين عن وظائف منح التسليف، وتسجيل القروض، إضافة لاستقصاء مستقل عن الاختلافات المكتشفة .

د- الفحص والتقييم الدوري

- هل هناك إجراءات موجودة لفحص مستقل لكافة القروض وعلى أسس دورية متضمنة :-
- فحص نتائج وإجراءات المراقبة المشار إليها أعلاه ، و
- فحص المواضيع الحالية التي تؤثر على المقرضين في القطاعات الجغرافية والصناعية ذات العلاقة .
- هل هناك، في الواقع سياسات مناسبة مكتوبة لوضع مقاييس لـ :-
- وضع مخصصات لخسائر القروض.
- توقف تراكم الفائدة (أو وضع مخصصات متوازنة أو مقابلة) .

- تقييم الضمانات الإضافية لغرض مخصصات الخسائر .
- إبطال مخصصات موضوعة سابقا .
- الرجوع إلى استحقاق الفوائد .
- هل هناك إجراءات موضوعة للتأكد من أن كافة المخصصات المطلوبة قد تم إدخالها في السجلات المحاسبية وفي الوقت المناسب .

ج. نشاطات الوصاية

إنشاء الحساب والمصادقة

- هل المصرف :
 - لديه لجنة موجودة لتحديد مقاييس للموافقة على حسابات جديدة، وتحديد الرسوم لها .
 - الاستفادة من اتفاقات الوصاية القياسية للمدى الممكن، والحصول على استشارة قانونية في حالة الضرورة .
 - فحص الوديعة الأولية للموجودات للتأكد من الالتزام بالاتفاق الوصائي .
- هل لدى المصرف سياسات مكتوبة متوفرة لكافة الموظفين المسؤولين عن إدارة الموجودات تحت الوصاية والمتعلقة بما يلي :-
 - دليل حول قرارات الاستثمار .
 - كشف بأسماء الوسطاء والمتعاملين الذين يمكن التعامل معهم .
 - تعارض المصالح، والصفقات الذاتية .
 - الهيكل التنظيمي ووصف العمل لكافة العاملين في وظيفة الوصاية .
 - O الالتزام بالقواعد النظامية.

المراقبة

- هل لدى المصرف إجراءات مكتوبة لاستعمالها في :-
 - التأكد بصورة دورية من أن الزبون والمصرف قد التزما بتعهداتهما بموجب الاتفاق الوصائي .
 - التأكد من أن الموجودات المكتسبة لصالح، للامانة تنقيد بالاتفاق الائتماني والقوانين ذات العلاقة .
 - التأكد من وجود موافقات مناسبة لكافة القرارات الاستثمارية .
 - التأكد من استثمار أو توزيع الأموال الاستثمارية في الوقت المناسب .
 - التأكد من أن أي أصل أو دخل تحت التحصيل تابع للأمانة قد تم تحصيله، أو أنه تحت التحصيل، أو يحتاج إلى متابعة .
 - التأكد من أن الأتعاب قد تم احتسابها وتحميلها بفترات دورية وفقا للاتفاق الائتماني .
- التأكد من الفحص والإشراف المناسبين لإجراءات المذكورة أعلاه .

حماية الموجودات الائتمانية

- هل لدى المصرف إجراءات مكتوبة لاستعمالها بخصوص ما يلي :-
 - الحراسة والرقابة المشتركة على الموجودات الائتمانية .
 - إجراءات أمان مادية مناسبة على الموجودات الائتمانية، ومن ضمنها الخزن في غرف حصينة مغلقة لا تؤثر فيها النيران .
 - حماية شهادات الأسهم والأوراق المالية غير المصدرة .
 - وجود كشف دقيق ومحدث لكافة الموجودات تحت الإدارة .
 - المطابقة الدورية للموجودات المادية المحتفظ بها في الغرف الحصينة مع السجلات المحاسبية ، من قبل موظفين مستقلين عن تسجيل وحراسة الموجودات الائتمانية .
 - وجود تغطية تأمينية مناسبة لمستوى الموجودات تحت الإدارة .

المحاسبة

هل أن المصرف:

- متأكد من أن الموظفين العاملين في العمليات الائتمانية متميزين عن الموظفين العاملين في عمليات المصرف الأخرى.
- متأكد من أن سجلات الائتمان مفصولة بشكل مناسب عن السجلات التي تحتوى على معاملات دخل فيها المصرف على حسابه الخاص .
- متأكد من الفصل بين الواجبات داخل عمليات الائتمان والمتعلقة بإنشاء المعاملات والمصادقة عليها، ودراسة الموجودات ، ومسك السجلات المحاسبية .
- يمسك حسابات إجمالية لرصيد النقدية المتعلق بأصل وفوائد كل ائتمان .
- متأكد من وجود مطابقة دورية لكافة الحسابات الإجمالية والمعلقة، تنجز من قبل موظف مستقل عن وظائف الاستلام والصرف .
- متأكد من الترحيل اليومي لقيود دفتر اليومية وبضمنها وصفا مفصلا لأصل ودخل المعاملات .
- لديه إجراءات للتأكد من التصنيف المناسب للموجودات الائتمانية ودخولها، حسب الحساب الائتماني وطبيعة الموجودات .
- لديه إجراءات للتأكد من التصنيف المناسب للنقدية المستلمة، بين رأس المال والدخل .
- يقدم تقارير دورية إلى الزبون بقيمة الموجودات والدخل المتحقق .
- يراقب استلام الدخل مع الدخل المتوقع، ويتابع أية اختلافات .
- لديه إجراءات موجودة لتسجيل حقوق تخصيص الأسهم المجانية وعلاوة إصدارها وأرباح الأسهم وتجزئة الأسهم، بالشكل الدقيق .

ملحق (2)

أمثلة حول النسب المالية الشائع استعمالها في تحليل الوضع والأداء المالي للمصرف :-

هناك عدد كبير من النسب المالية المستعملة لتحليل وضع وأداء المصرف المالي . وفي الوقت الذي تختلف هذه النسب نوعا ما بين البلدان وبين المصارف، إلا أن الغرض الرئيسي منها يميل إلى الثبات، أي توفير مقاييس للأداء مقارنة مع السنوات السابقة والميزانيات التقديرية والمصارف الأخرى.

هذه النسب تقع، بشكل عام، ضمن التصنيفات التالية :

- نوعية الموجودات .
- السيولة.
- الربحية.
- كفاية رأس المال .

ومدرج أدناه النسب العامة والتي من المرجح أن يصادفها المدقق . وهناك عديد من النسب الأكثر تفصيلا، يتم إعدادها من قبل الإدارة للمساعدة في تحليل وضع وأداء المصرف، وأصنافه المختلفة من الموجودات والمطلوبات ، والأقسام وأجزاء السوق .

أ- نسب نوعية الموجودات:

- خسائر القروض إلى مجموع القروض .
- قروض غير موفية بتعهداتها إلى مجموع القروض.
- احتياط خسائر القروض إلى قروض غير موفية بتعهداتها .
- غطاء الأرباح إلى خسائر القروض .
- الزيادة في احتياطي خسائر القروض إلى مجمل الربح .

ب- نسب السيولة:

- النقدية والأوراق المالية السائلة (مثلا تلك) التي تستحق خلال 30 يوما (إلى مجموع الموجودات .
- التزامات الودائع بين المصارف وسوق المال إلى مجموع الموجودات .

ج- نسب الربحية :

- العائد من معدل مجموع الموجودات .
- العائد من معدل مجموع حقوق الملكية .
- هامش صافي الفائدة كنسبة مئوية من معدل مجموع الموجودات، ومعدل الموجودات المثمرة .
- إيرادات الفوائد كنسبة مئوية من معدل الموجودات التي تغل فوائد .
- مصروفات الفوائد كنسبة مئوية من معدل الالتزامات التي تحمل فوائد .
- إيرادات غير مباشرة كنسبة مئوية من معدل التعهدات .
- إيرادات غير مباشرة كنسبة مئوية من معدل مجموع الموجودات .
- مصروفات غير مباشرة كنسبة مئوية من معدل مجموع الموجودات .

د- نسب كفاية رأس المال.

- حقوق الملكية كنسبة مئوية من مجموع الموجودات .
- حقوق الملكية كنسبة مئوية من الموجودات ذات المخاطر

ملحق (3)

أمثلة حول إجراءات التدقيق الجوهرية لتقييم مخصصات خسائر القروض

اختبار القروض، منفردة أو حسب الأصناف

1- تعليقات تمهيدية

يعتبر فحص القروض الفردية، بشكل عام، أكثر المهام صعوبة في إنجاز عملية تدقيق المصرف . كذلك فإنها تعتبر أكثر المهام أهمية وذلك بسبب مستوى المخاطر، وتأثير مخصص خسائر القروض على المركز المالي للمصرف . إضافة لذلك فإن مهمة تقييم قابلية القروض للتحصيل هي مهمة تتطلب من المدقق قدراً كبيراً من الحكم والاجتهاد . وعليه فإن من الضروري أن يكون المدقق مهيناً قبل مباشرته لمثل هذا الفحص .

لذا يجب على المدقق :

- الحصول على فهم لطريقة المصرف بالسيطرة على المخاطر . هذه المخاطر ستنشأ بسبب عوامل مثل :-
- عملة القرض .
- متانة المركز المالي للمقترض .
- الغرض من القرض .
- ضمان القرض .
- طبيعة نشاطات عمل المقترض .
- البلد الذي يعمل فيه المقترض .
- الحصول على معرفة وفهم :-
- عملية مراقبة قرض المصرف ، ونظامه للتأكد من أن كافة الأطراف المتعلقة بالإقراض قد تم تحديدها وجمعها .
- طريقة المصرف لتقدير قيمة الرهن الإضافي للقرض، ولتحديد الخسائر المحتملة والأكيدة .
- محفظة القرض والخواص والمميزات المختلفة للقروض .
- توثيق القرض المستعمل من قبل المصرف .
- ما هي تركيبة التوثيق المناسب للقرض لمختلف أنواع القروض .
- ممارسات الإقراض المصرفي ، وقاعدة الزبون .
- إجراءات المصرف ومستوى الصلاحية لمنح القرض .

إن التشريعات والأنظمة التي تحكم تشغيل المصرف قد تصف مدى عملية فحص القرض، وأية متطلبات خاصة لتقله يم التقارير إلى السلطات النظامية. وعليه يكون من الواجب المدققة على هذه التشريعات لكي يتم تحديد أية متطلبات خاصة بتقديم التقارير التي قد تؤثر على عملية التدقيق .

ب- أهداف التدقيق

ضمن محيط الهدف العمومي للتدقيق، فإن الهدف الرئيسي من فحص القرض هو التأكد من أن القروض تحت التحصيل قد تم تقدير قيمتها بشكل مناسب، وأن القروض التي تتطلب مخصصاً للخسائر قد تم تحديدها كاملاً وتم إجراء الفحص الضروري لها .

ج- توجه التدقيق

إن التوجه سوف يستند بشكل عام إلى التثبت من صحة القروض في نهاية السنة، بالرغم من أن فحص القروض غالباً ما تنجز قبل نهاية السنة مع فحص الفترات الوسيطة في نهاية السنة .

إن الإجراءات التي ستطبق على القروض فقط، ولكنها تمتد لتشمل كافة البنود الأخرى التي تسبب مخاطر للمصرف ، إن كانت مسجلة أو خارج الميزانية العمومية .

وإضافة للمخصصات المطلوبة للقروض المنفردة، يحتاج المصرف عادة لمراعاة متطلبات تكوين مخصصات لأجل أصناف معينة من القروض. مثل هذه المخصصات قد تكون أما بالإضافة إلى مخصصات معينة قد سبق تكوينها تجاه القروض المنفردة في الصنف، أو بدلا من هذه المخصصات المعينة. ومن الأمثلة للأصناف التي قد تتطلب تكوين مخصص إضافي للخسائر، هي تلك المتعلقة بالقطاعات الجغرافية أو الصناعية، حيث أن الاهتمام الشامل بقابلية التحصيل موجود، ولكن لا يوجد شعور بأن مقداره الكامل محدد كميا بالمخصصات المحتسبة على القروض المنفردة. أما الأمثلة التي تخص الأصناف التي قد تتطلب مخصصات للخسائر بدلا من المخصصات المعينة تجاه القروض المنفردة فهي تلك المتعلقة بـ :-

أصناف قروض متجانسة التكوين، مثل قروض بطاقة الائتمان، وربما رهن دور السكن، حيث أن حجم القروض الفردية لا تبرر تقييم كل بند على حدة، وإن التجربة التاريخية قد تكون قاعدة مرضية لتكوين مخصص للخسائر المحتملة. وأصناف من القروض، مثل تلك الممنوحة إلى أقطار شهدت مصاعب في مجال الصرف الأجنبي، وعدم وجود معلومات كافية ومتوفرة يمكن على أساسها تكوين مخصصات معينة، وإمكانية وجود مصادر إرشادية بديلة. مثل هذه الإرشادات قد تتوفر بواسطة :-

- خبرة المصرف السابقة في تكوين المخصصات والخسائر.
 - معلومات متوفرة من المشرفين. أو
 - في حالة كون مثل هذه القروض قد تم الاحتفاظ بما لبيعها، بأسعار السوق الثانوية.
- في كل من الحالات المشار إليها أعلاه، فإن المدقق يحتاج إلى تقييم فيما إذا كانت المخصصات المعمولة لكل صنف مناسبة في ضوء المعلومات المتوفرة.

د. نموذج للإجراءات الجوهرية

عامة:

1. سجل في برنامج التدقيق طبيعة ومدى وتوقيت إجراءات التدقيق كما يتم تحديدها حسب درجة الاعتماد على الضوابط الداخلية، وأهمية وحجم الحسابات، وتكرر المعاملات، ودرجة التنسيق المقترح لإجراءات فحص القروض مع إجراءات التدقيق الداخلية. راع إنجاز الإجراءات التالية في وقت مبكر لتاريخ التثبيت، مع فحص محدث في نهاية السنة.

2. حصل على نسخة من القائمة الكاملة لقروض المصرف كما تم اختبارها في الجزء المتعلق بالقروض في ملف أوراق العمل.

3. حصل على قائمة لخسائر القروض المؤكدة والمحتملة وتحديد المقترضين، والمبلغ الأصلي الموقوف، والفوائد المتراكمة المستحقة، وتقدير مبلغ الخسارة المؤكدة والمحتملة. (هذه القائمة يجب أن تكون نفس القائمة المستعملة في الجزء المتعلق بالقروض في ملف أوراق العمل). أدرس إمكانية طلب مساعدة خبير في الإفلاس لإكمال فحص بعض القروض المختارة.

مقاييس اختيار العينة

4. قبل البدء بفحص القروض، يجب فحص العوامل العامة التالية لتأثيرها على مقاييس اختيار العينة:

أي تغيير في مستوى الخطورة تم إلقاء الضوء عليه بواسطة فحص سيولة المصرف، وسعر الفائدة واستحقاق العجز، ونسب كفاية رأس المال خلال فترة طويلة من الزمن (أربع سنوات مثلا)، ومقارنة مع المؤسسات المالية الشبيهة الأخرى.

أي تغيير في اعتماد المصرف على الإيداعات بين المصارف بدلا من ايداعات الزبائن، والتي قد تؤثر على وجود هبوط في الثقة الخارجية، والاعتماد أكثر من اللازم على أسواق مال متقلبة.

5. راع أية متطلبات خاصة للسلطات النظامية (مثلا الحدود القصوى لأخطار التعرض المنفردة أو المتصلة)، وحدد مقاييس اختيار العينة الملائمة في هذه الظروف. ويجب تطبيق مقاييس الاختيار على كافة الأطراف

ذات العلاقة بالإقراض والتي يجب أن تتضمن ما يلي (إن حجم العينة لكل حالة مختارة أدناه سوف يتفاوت حسب مقاييس الاختيار):

- حسابات ذات أرصدة معلقة مساوية أو أكثر من (حجم العينة المختارة).
- حسابات ضمن «قائمة تحت المراقبة» بأرصدة معلقة تزيد عن (حجم العينة المختارة).
- حساب مع مخصص يزيد عن (حجم العينة المختارة).
- الحسابات المعالجة من قبل القسم الذي يدير مشاكل المصرف أو الحسابات ذات الخطورة العالية.
- الحسابات المتأخر تسديد مبلغها الأصلي أو فوائدها لفترة تزيد عن الفترة المحددة (بحجم العينة المختارة).
- الحسابات التي يزيد المبلغ الموقوف فيها عن حد الائتمان المخصص به.
- حسابات ذات مشاكل مشخصة من قبل السلطات المنظمة للمصارف، وحسابات ذات مشاكل مختارة من السنة السابقة.
- درجة خطر التعرض للمؤسسات المالية الأخرى حول الحدود بين المصارف.
- مبلغ المشاركة في قروض المشاركة.
- بالإضافة إلى ذلك، وفي حالة وجود طلب بقيام موظفي المصرف بعمل خلاصة بسميات كافة القروض التي تتجاوز حجما معيناً على أساس ارتباطية/فحص القروض مع المميزات التالية والتي قد تؤثر بوجود حاجة إلى فحوصات أكثر تفصيلاً:
- خسارة تشغيلية كبيرة في آخر سنة مالية.
- تكبد خسائر تشغيلية (سنتين أو أكثر مثلاً).
- نسبة الديون/حقوق الملكية عالية (مثلاً تزيد عن 2:1 - مع ذلك فإن هذه النسبة سوف تتفاوت حسب القطاعات).
- فشل الالتزام بشروط الاتفاقات والمواثيق.

تعليقات سلبية لمدير الحسابات حول:

- الاتجاهات والعوامل المؤثرة على الأداء.
- المنظور المستقبلي للشركة.
- أحداث مهمة كإعادة جدولة القروض أو فشل الالتزام بمواثيق مدينة.
- تقرير متحفظ للمدقق.**
- معلومات متوفرة غير آنية أو كاملة.
- دفعات مقدمة غير مضمونة، أو مضمونة بشكل كبير بضمانات.
- حسابات لم يتم إنجاز فحصها من قبل إدارة المصرف في الوقت المناسب وفقاً للإجراءات الموضوعية.
- مجاميع حسابات قد ينتج عنها زيادة في خطر التعرض (مثلاً حسب العملة والبلد والموقع الجغرافي والمجموعة المرتبطة والقطاع).

فحص القروض

6. اختر القروض لغرض الفحص التفصيلي، من القروض المدرجة أعلاه مستخدماً مقاييس اختيار العينة المحددة بالخطوات (4) و (5).

7. احصل على المستندات الضرورية لتقييم قابلية القروض للتحصيل. وهذه قد تتضمن:

- أ. ملفات مستندات القروض والضمانات.
- ب. قوائم أو تقارير بالتأخرات.
- ج. خلاصات النشاط.
- د. قوائم سابقة للحسابات المشكوك فيها.

- هـ. تقرير القروض غير العادية.
- و. البيانات المالية للمقترض.
- ز. تقارير تقييم الضمانات.
8. استعمل ملفات مستندات القرض، وتأكد من نوع القرض، وسعر الفائدة، وتاريخ الاستحقاق، وشروط التسديد، والضمان، والغرض من القرض.
 9. تأكد من أن مستندات الضمان تظهر دليلاً على استكمال تسجيلها بشكل مناسب، وأنه قد تم الحصول على هذا الضمان بشكل قابل للتنفيذ قانونياً، قرر فيما إذا كان المبلغ العادل للضمان يظهر مناسباً (وخاصة لتلك القروض التي قد تتطلب مخصصاً) لضمان القرض، وأن الضمان قد تم التأمين عليه، حسب الحالة. قيم بشكل حاسم الضمان الإضافي، وبضمنها طرق وفرضيات التثمين.
 10. تأكد من أن منح القرض أو تجديده قد تمت الموافقة عليه من قبل المستويات المختصة المناسبة في المصرف. افحص القوائم السابقة للمتأخرات، وخلاصات الأنشطة، وتأكد من أن تاريخ القرض كان وفقاً للشروط الأصلية للقرض.
 11. افحص البيانات المالية الدورية للمقترض ولاحظ المبالغ المهمة ونسب التشغيل (أي رأس مال التشغيل، والأرباح وحقوق الملكية، ونسبة الدين إلى حقوق الملكية).
 12. افحص أية ملاحظات أو مراسلات يحتوي عليها ملف فحص القرض. ولاحظ تكرار فحص المنجز من قبل موظفي المصرف، وتأكد من أنها ضمن إرشادات المصرف.
 13. راع تقارير قسم الفحوصات الداخلية للقروض في المصرف، عند وجودها.
 14. افحص مراسلات واتفاقيات القروض المباعة أو التي شارك بها المصرف. وتأكد من عدم وجود حق الرجوع على المصرف، وفي حالة وجود ذلك، ادرس القرض في فحص قادم.
 15. مخصصات القروض
 16. استناداً للمعلومات التي تم الحصول عليها من الخطوات السابقة، قيم قابلية تحصيل القروض المدينة، وحدد الحاجة إلى تكوين مخصص لهذا الحساب.
 17. حدد مبلغ المخصص، مع تحديد القرض الذي يتطلب هذا المخصص. وتوفير تفاصيل عن كيفية احتساب المخصص.
 18. قارن مبلغ المخصص مع المبلغ الموضوع من قبل المصرف وحدد الفرق بين المبلغين. ولخص المبالغ المحددة.
 19. احصل على قائمة مخصصات الموضوعية في نهاية السنة السابقة، وتأكد من أن كافة الحركات المهمة قد تم فحصها خلال عملية فحص القروض.
 20. بالإضافة إلى تقييم كفاية المخصصات المتعلقة الفردية، ادرس فيما إذا كانت هناك حاجة إلى أية مخصصات إضافية لتكوينها والمتعلقة بأصناف أو أنواع خاصة من القروض (مثلاً قروض بطاقات الائتمان، وقروض كفاية أية مخصصات قد قام المصرف بتكوينها).
 21. ناقش نتائج الإجراءات أعلاه مع الإدارة.

الاستنتاجات

22. استنادا للإجراءات السابقة، حدد كفاية مخصصات المصرف لخسائر القروض.
23. أ- تأكد من أن السياسات المحاسبية المطبقة على تحديد مخصصات خسائر القروض مشابهة لتلك المطبقة في السنة السابقة، وأنها وفقا للسياسات ذات العلاقة، وأنه قد تم الإفصاح عنها بشكل مناسب في البيانات المالية للمصرف.
- ب- (1) بين فيما إذا كانت هناك أية إستثناءات لوحظت في الخطوات من (1) إلى (21) أعلاه.
- (2) في حالة حدوث ذلك، تأكد من أنه قد تم تسجيلها في أوراق العمل، وأن طبيعة ومستوى الإجراءات الجوهرية قد تم تعديلها حسب الضرورة.
- (3) تأكد من أن كافة الاستثناءات قد تم نقلها إلى خلاصة الفروقات التي لم تتم.
- ج- (1) ادرس فيما إذا كانت الإجراءات الجوهرية المشار إليها أعلاه قد قدمت أية أدلة على أن مخصصات خسائر قروض المصرف لم يتم إظهارها بشكل عادل في حساباتها.
- (2) في حالة وجود مثل هذه الأدلة، الفت انتباه مدير التدقيق والشريك بذلك، مع إرفاق أوراق العمل المناسبة.

2. تقييم مخصصات خسائر القروض بشكل عام

- بعد إكمال اختبار القروض الفردية، على المدقق تقييم كفاية مخصصات خسائر القروض بشكل عام في ضوء الاتجاهات التي تمت ملاحظتها:
- في اختبار القروض المنفردة.
- وفي حقبة القرض ككل وأجزائها.
- هذه الاتجاهات يمكن تصنيفها بين تلك التي لها علاقة بالمعلومات الكمية، وتلك المتعلقة بالمعلومات النوعية. وباستعمال هذا التصنيف، فإن الاتجاهات التي قد يرغب المدقق في مراعاتها هي الآتي:

اتجاهات في المعلومات الكمية.

1. معلومات خاصة تتعلق بالمصرف:

- أولاً: معلومات مالية وإحصائية للسنوات الحالية والماضية، تقارن مع محفظة القرض ككل، ومع التصنيفات الفردية للقروض (المحافظ) حسب الحاجة:
- مستوى المخصصات.
 - خسائر القروض الفعلية المجربة.
 - مستوى القروض غير المتراكمة.
 - مستوى التخلص من الديون.
 - مستوى شطب الديون.
 - مستوى القروض في كل تصنيف لتقدير مخاطر المصرف.
 - استرجاع مخصصات السنوات الماضية.
 - تركيز القروض:
 - حسب القطاع.
 - حسب المنطقة الجغرافية.
 - إلى مقرضين خاصين والأطراف التابعة لهم.
 - مستوى الاختلافات في الاجتهاد حول القروض الفردية بين الإدارة والمدقق.

ثانياً: معلومات قد لا تكون جمعت من قبل المصرف بأسلوب كمي:

- عدم وجود المعلومات المالية الحالية في ملفات القروض (مثلاً البيانات المالية، تقييم الضمانات الإضافية).
- مستوى القروض إلى مقترضين يجابهون صعوبات مالية.
- مستوى الاستقلالية لإمكانية التحصيل أو الضمانات الإضافية غير النقدية نوع ما.
- فترات زيادة خطوط الائتمان للمقترضين الذين تواجههم مشاكل.
- مستوى القروض للمقترضين التي تتجاوز حدود التسليف المصادق عليها.
- فترات التمديد الممنوحة لإعادة تسديد الأصل والفوائد.
- معلومات قد تقارن مع البيانات المتوفرة عن المصارف الأخرى:

2. مستوى خسائر القروض المجربة.

مستوى مخصصات خسائر القروض في كشف الأرباح.

معلومات عن البلدان التي يوجد لدى المصرف مخاطر ائتمان فيها:

- إجمالي الناتج القومي.
- أسعار المنتجات الأولية (مثل الوقود والمواد الغذائية).
- أسعار العقارات / سعر افتتاح المساكن / إجازات التشييد التجاري.
- معدل أسعار الفائدة.
- معدل أسعار الصرف الأجنبي.

3. اتجاهات في المعلومات الفرعية.

أدناه موجزا للعوامل التي قد يراعيها المدقق عند تقييمه للاتجاهات النوعية التي لاحظها خلال اختبارها للقروض الفردية.

ب- خبرة إدارة التسليف، ومن ضمنها معرفتهم بأمور قطاعهم.

مدى اعتماد إدارة التسليف على أدلة وخبرات خارجية، خاصة في مجال تقييم الضمانات الإضافية.

المقاييس المستعملة لتبويب القروض - كغير المتراكمة ولتكوين المخصصات (مثلاً نسب النجاح «التجريبية» المفترضة).

وفي الحياة العملية، فإن الاتجاهات الخاصة التي سوف يراعيها المدقق، ومدى أخذها بعين الاعتبار وتوثيقها، سيعتمد على:

الوضع المالي العام للمصرف.

تقييم المدقق الأولى والمستمر للمخاطر (التي سوف تتأثر بعوامل كتقييم المدقق للمخاطر الملازمة في حقبة القروض، ونتائج اختبار الضبط الداخلي، واختبار أعمال المدقق الداخلي).

نتائج اختبار القروض المنفردة.

درجة ارتياح المدقق من اجتهادات الإدارة (كنتيجة لتدقيقات سابقة عادة، واختبارات القروض المنفردة المشار إليها أعلاه، وفي بعض الحالات نتائج اختبار المدقق لأرصدة البيانات المالية الأخرى).